

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2016/Technical Paper.1
25 August 2016
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ
خطة التنمية المستدامة
لعام 2030



الأمم المتحدة

بيروت، 2016

ملاحظة: أعدت الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) هذه الوثيقة وقدمتها كورقة رئيسية في "المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الدوحة، دولة قطر، 20-21 نيسان/أبريل 2016.

طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليست بالضرورة، آراء الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

ج الملخص التنفيذي
1 المقدمة
2 الهدف والمنهجية

الفصل

3	الجزء الأول- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة
5	الجزء الثاني- فهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....
10	الجزء الثالث- مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني.....
13	الجزء الرابع- الأدوار المتعددة للمجتمع المدني.....
29	الجزء الخامس- دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030
38	الجزء السادس- الخلاصة.....
41	المراجع.....

قائمة الأشكال

4 الإطار المفاهيمي	-1
6 مكوّنات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....	-2
	مقارنة مخرجات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مخرجات	-3
7 الأهداف الإنمائية للألفية.....	
10 الشراكة المثلثة في تنفيذ التنمية.....	-4
25 مشاركات المجتمع المدني في الاستعراض الدوري الشامل.....	-5
33 مراحل دورة حياة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....	-6
37 أدوار المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.....	-7

الملخص التنفيذي

تعبّر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي صادقت عليها معظم دول العالم في 25 أيلول/سبتمبر 2015 عن تحوّل جذري في مفهوم التنمية بمعناه التقليدي، حيث جمعت الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية والثقافية في سياق متكامل وشامل وأسست له مبادئ راسخة واستندت إلى مرجعيات تلتزم بحماية حقوق الإنسان والاحترام التام للقانون الدولي لتحقيق الأهداف التنموية بشكل مستدام على نحو لا يستثني أحداً. وفي قلب هذا التغيير في أسلوب العمل ووسائل تنفيذ الخطة الجديدة تكمن مسألة هامة وهي الشراكة بين جميع الأطراف التنموية، على المستويات الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، لا سيما موقع ودور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في عملية التغيير هذه، وفي التنمية بشكل هام.

في هذا الإطار أعدّ هذا البحث لمناقشة أهمية دور المجتمع المدني كشريك أساسي في العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحليله. ويستعرض البحث في أجزائه الستة مكونات المجتمع المدني في المنطقة العربية والأدوار المختلفة التي اضطلع بها بعد إعلان الألفية وخلال فترة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ورصد التنفيذ. كما يتناول مجموعة من الأمثلة الناجحة التي تؤكد على أهمية الشراكة مع المجتمع المدني من أجل دعم مختلف قطاعات التنمية.

يضع الجزء الأول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة ويناقش عملية الانتقال من المنظور الضيق الذي كان قد حكم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية إلى منظور جديد أوسع وأكثر تناسقاً وترابطاً كما يشد على ضرورة صياغة عملية الربط والتكامل بين الأهداف والغايات المتعددة (17 هدفاً و169 مقصداً)، واختيار الأولويات بطريقة استراتيجية لا سيما أثناء عملية إعداد الخطط الوطنية أو مواضعها مع الخطة العالمية.

وفي **الجزء الثاني** دعوة إلى التركيز على أهم الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية التي تقضي بعدم تجاهل الإعلان والمبادئ الموجهة لتلافي أي اختزال أو اجتزاء للخطة الجديدة. فأهداف الألفية كانت عبارة عن قائمة مختصرة تضم أولويات التنمية العالمية الأكثر إلحاحاً في ذلك الوقت، ومصاغةً بالدرجة الأولى من منظور الدول النامية والأقل نمواً في العالم، ما جعل عدداً من البلدان المتقدمة وحتى المتوسطة النمو والتنمية، تعتبر نفسها غير معنية بها. ويشرح هذا الجزء أيضاً مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويحث على أهمية الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية تنص عليها وثيقة "تحويل عالمنا" وهي: الوحدة والتكامل؛ والملكية والقيادة الوطنية.

ويتناول **الجزء الثالث** مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم وضمن السياق العام لخطة التنمية الجديدة وأساسها عدم استثناء أو إغفال أحد. ويحلل هذا الجزء التحول النوعي في مقاربة التنمية، بما في ذلك تحول المبدأ الأساسي الناظم للعلاقة بين الأطراف من التنافس والتنازع على المكاسب، إلى التعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات تساهم في دفع العملية التنموية قدماً وتحقق مصالح جميع الأطراف. وفي هذا السياق يبرز هذا الجزء من البحث دور المجتمع المدني الداعي إلى التكامل والتعاون في إنجاز عملية التنمية القائمة على الشراكة، كما يتناول مكونات المجتمع المدني العربي وحدود المشاركة (القيود التشريعية والسياسية والإجرائية على علم منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية)، وطبيعة العلاقات بين مكوناته، والمناخ الذي يطبع علاقاته مع الحكومات من جهة والجهات الممولة أو الداعمة من جهة أخرى.

ويلخص هذا الجزء إلى أهمية إيجاد مناخ أفضل تتغير فيه النظرة المتبادلة بين الأطراف المعنية، وتسود فيه الثقة ويترسخ الالتزام بمبادئ مثل الشفافية والمساءلة.

ويستعرض **الجزء الرابع** نماذج وأمثلة ناجحة عن الأدوار المتعددة للمجتمع المدني وفق خمسة محاور تركز على الأدوار الرئيسية وهي: الدور التحويلي، والتأثير في السياسات وصنع القرار، والدور التنفيذي التنموي والخدماتي، والدعوة والتعبئة، والرصد والتقييم والمساءلة.

وفي **الجزء الخامس**، تسلط الوثيقة الضوء على الدور المحوري للمجتمع المدني في عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومتابعتها من خلال المشاركة في جميع المراحل لا سيما في عمليات إرساء المفاهيم والتكليف والتخطيط على المستويين الوطني والمحلي. وتؤكد على المسؤوليات التي تقع على عاتق المجتمع المدني وأهمها المبادرة في مراحل التنفيذ والرصد والتقييم كما في المساءلة والتصحيح ويسلط هذا الجزء الضوء أيضاً على دور المجتمع المدني في المنابر الإقليمية والعالمية.

ويلخص **الجزء السادس** إلى أن دور المجتمع المدني في المنطقة العربية برز واعدأ على عدة مستويات وخاصة في دعم الجهود التنموية في قطاعات مختلفة، كما اتخذت خطوات إيجابية على مستوى المؤسسات الإقليمية، لا سيما بوضع جامعة الدول العربية الشراكة مع المجتمع المدني على جدول أعمالها خلال السنوات الأخيرة، وتشكيل آليات مؤسسية لهذه الغاية، بما في ذلك المبادرة الأخيرة للعقد العربي للمجتمع المدني، ذلك أن البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول لا تزال غير ملائمة لتفعيل دور المجتمع المدني. ولا بد من تذليل عقبات متعددة لتيسير عمل المجتمع المدني ودوره التنموي على مختلف المستويات والمحاور وتضم الوثيقة مجموعة من التوصيات لتفعيل دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المؤتمر الإقليمي حول

دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

الدوحة، دولة قطر 20 - 21 أبريل/نيسان 2016

الورقة الرئيسية للمؤتمر

"... وإذا كانت العبارة الشهيرة **"نحن الشعوب"** هي فاتحة الميثاق، فإننا **"نحن الشعوب"** نبدأ اليوم مسيرتنا في الطريق الذي يقودنا نحو عام 2030. وسيرافقنا في رحلتنا كل من الحكومات والبرلمانات ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى، والسلطات المحلية، والشعوب الأصلية، والمجتمع المدني، والأعمال التجارية والقطاع الخاص والأوساط العلمية والأكاديمية والناس قاطبة. وقد تفاعل مع هذه الخطة ملايين الناس الذين سيجعلون منها خطة الناس وضعت على أيدي الناس لصالح الناس، وهذا في اعتقادنا ما سيكفل لها النجاح."

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030

نداء للعمل من أجل تغيير عالمنا: فقرة 52

المقدمة

لم يكن من قبيل الصدفة أن يختار قادة العالم المجتمعون في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول/سبتمبر 2015، عنواناً لخطة التنمية العالمية للعقد ونصف القادمين هو **"تحويل عالمنا"**. وبغض النظر عن الطريق الشاق أمام تحقيق هذا الهدف، والمعوقات التي قد تحول دون إنجازه بشكل كامل أو جزئي، فإن هذا الاختيار إذ يؤكد على توفر قناعة راسخة لدى جميع الأطراف المعنية بالتنمية بأن استمرار النهج الذي حكم مسار تطور العالم خلال العقود الثلاثة السابقة، سوف يؤدي إلى سيناريوهات غير مرغوب بها وقد تشكل خطراً على أكثر من صعيد.

تتناسل في عالمنا المعاصر تحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية وسياسية وثقافية معقدة ومتداخلة باتت تهدد الإنسان والأرض معاً. فهناك التحديّ الأبرز وهو انتشار الفقر والجوع والحرمان من حياة كريمة وعدم المساواة في الفرص والموارد والسلطة بين الأفراد والمناطق والبلدان. وهناك بطالة متفاقمة لاسيما بين صفوف الشباب وتمييز وعنف موجهان ضد المرأة والفتيات لأنهن نساء، ولا تزال فئات سكانية أو اجتماعية كثرة مهمشة بدءاً من الأشخاص ذوي الإعاقات وصولاً إلى سكان الضواحي والارياف النائية واللاجئين والمهجريين. أما على الصعيد السياسي فتعتبر مسألة إحلال الأمن والسلام العالميين من أكثر التحديات تعقيداً ومصدر قلق للدول والشعوب معا في ظل نزاعات قائمة وعنف غير مسبوق ونزوح لملايين البشر. فهذه ليست مشكلات محلية أو إقليمية يمكن

تداركها كما قد يبدو أحياناً، بل لهذه التحديات تداعيات خطيرة تتجاوز الحدود. هناك تحدّي الهجرة من الجنوب إلى الشمال وهو في جوهره نتاج للهوة التنموية بين العالم الفقير والغني إذ كثيراً ما يغفل الخطاب العالمي الرابط الكوني بين الأزمات المنتقلة من بلد إلى آخر، والمتكررة بين عقد وآخر، ولا يقدم علاجاً وافياً. وعلى الصعيد البيئي لا يزال التغير المناخي يحتلّ رأس قائمة الأولويات العالمية لما يخلفه من تداعيات خطيرة لا سيّما على تلك المناطق الساحلية والبلدان الأقل نمواً، ولا تزال المنطقة العربية خاصة تعاني من ندرة المياه والتصحر وانعدام الأمن الغذائي وسلامة الغذاء.

هكذا فإن خطة التنمية العالمية، من خلال وثيقة "تحويل عالمان"، تواجه هذا التحدي المثلث الأضلاع: السلم والأمن – الفقر والتفاوت – والتغير المناخي، وأي إغفال لأي ضلع من الأضلاع الثلاثة ستكون له آثار وتداعيات سلبية على مستقبل العالم بأسره. إن "تحويل عالمان"، وفق التوجه المتضمن في خطة التنمية لعام 2030، يتطلب تغيير الأساليب والمناهج، والخروج من نسق "العمل كالمعتاد" الذي هو مجرد امتداد للمقاربات والممارسات التقليدية، التي حققت نجاحات محدودة وجزئية، دون أن تكون كافية لتحقيق الأهداف التنموية بشكل شامل ومستدام وغير قابل للرجوع عنه، على النحو المرغوب به. وتقع في قلب هذا التغيير في أسلوب العمل ووسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مسألة هامة وهي الشراكة بين الأطراف التنموية، على المستويات الدولية والإقليمية، والوطنية، والمحلية، لا سيّما موقع ودور المجتمع المدني وتنظيماته المختلفة في عملية التغيير هذه، وفي التنمية بشكل عام.

الهدف والمنهجية

تسعى هذه الورقة الى مناقشة وتحليل أهمية دور المجتمع المدني في سياق العمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا سيّما وطنياً وإقليمياً، ومن ثم تستعرض مجموعة من النماذج والأمثلة الناجحة والمتنوعة عن دور المجتمع المدني في بعض البلدان العربية، في مناصرة ودعم مختلف قطاعات التنمية.

تتكوّن الورقة من ستة أجزاء قائمة على الرابط ما بين الإطار المفاهيمي والمستوى التنفيذي على النحو التالي:

الجزء الأول: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

الجزء الثاني: فهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الجزء الثالث: مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني.

الجزء الرابع: نماذج وأمثلة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني.

الجزء الخامس: دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الجزء السادس: خلاصة

الجزء الأول: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في إطار مفهوم التنمية البشرية المستدامة

السياق

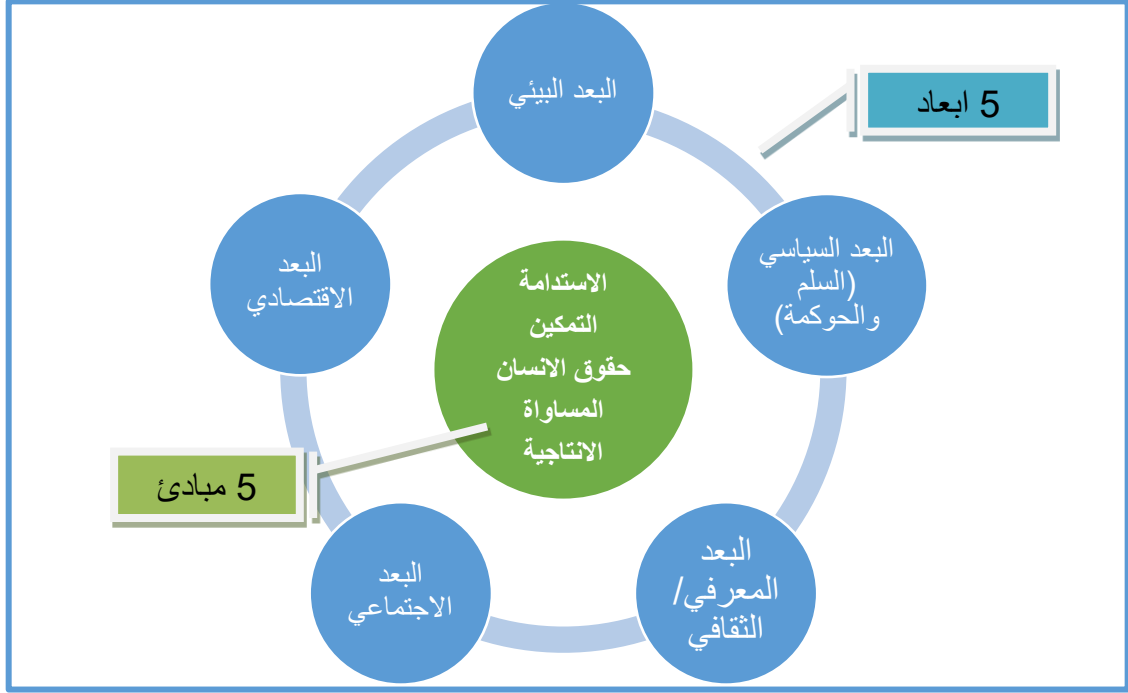
ترافق العمل على إعداد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مراجعة جذرية لمفهوم التنمية نفسه وذلك في سعي واضح لتطوير نهج التنمية البشرية، وتقديم تصور أكثر تطوراً لمبادئه ومكوناته. فكانت اللجان التحضيرية المكلفة بإعداد الخطة وأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها ومؤشراتها، مقتنعة بضرورة الانتقال والتحول من المنظور الضيق الذي كان قد حكم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية إلى منظور جديد أوسع وأكثر تناسقاً وترابطاً، يضع خطة التنمية المحددة للأعوام 2016 – 2030، في سياق عملية التنمية بمعناها الشامل وغير المجتزأ.

هكذا تضمنت تقارير اللجان التحضيرية والتقارير التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة في ما سمي في حينه "الاجندة ما بعد 2015"، أفكاراً طوّرت مفهوم التنمية البشرية المستدامة وربطته ربطاً محكماً بخطة التنمية للأعوام القادمة. وهذا مدخل مهم لفهم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتكييفها بحسب الخصائص الوطنية، وتنفيذها على النحو الأمثل من خلال اعتماد الشراكة مع كل الأطراف التنمويين بما في ذلك المجتمع المدني. في هذا الإطار تدعو هذه الورقة الى فهم هذا الترابط من خلال التالي:

أولاً: قراءة مصطلح التنمية المستدامة باعتباره مرادفاً لمصطلح التنمية البشرية المستدامة، التي تشمل كل أبعاد عملية التنمية، ولا تقتصر على بعدٍ دون آخر.

ثانياً: انطلاقاً من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) "المستقبل الذي نصبو إليه" (2012)، واستناداً الى مساهمات منظمات دولية أخرى، منها منظمة الإسكوا في تقريرها الإقليمي (العربي) عام 2011 عن "الأهداف الإنمائية للألفية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة"، وأيضاً بناء على انتاج معرفي مشترك بين منظمات المجتمع المدني العربية ومنظمات الأمم المتحدة الإقليمية في سياق اهداف الالفية اعتباراً من عام 2005؛ تقترح هذه الورقة اعتماد الصيغ التالية لمكونات ومبادئ مفهوم التنمية البشرية المستدامة كما هو مبين في الإطار رقم 1، إذ ترى أن هنالك 5 أبعاد للتنمية وهي: البعد الاقتصادي، والبعد البيئي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي/المؤسسي، وأخيراً البعد المعرفي/الثقافي، وهي أبعاد كلها متساوية الأهمية. وهنالك أيضاً 5 مبادئ أساسية تحكم مفهوم التنمية وهي: المساواة (أو العدالة)، وحقوق الانسان، والاستدامة، والإنتاجية/الفعالية، والتمكين.

الشكل 1: الإطار المفاهيمي المحسن للتنمية البشرية المستدامة: الأبعاد والمبادئ



المصدر: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في الدول العربية. الورقة الرئيسية المقدمة من الاسكوا الى الاجتماع الوزاري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) الدورة 29، الدوحة 13 – 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 (E/ESCWA/29/11).

يعد هذا الإطار المفاهيمي للتنمية البشرية المستدامة بأبعاده ومبادئه مهماً لثلاثة أسباب:

أولاً: يحقق الترابط بين خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والتنمية الشاملة؛

ثانياً: يشكل إطاراً تحليلياً يبرز تحديات العالم المعاصر بكل أبعاده، ثم يربطه بتحديات التنمية؛

ثالثاً: يقدم صياغة لعملية الربط والتكامل بين الأهداف والمقاصد المتعددة (17 هدفاً و169 مقصداً)، واختيار الأولويات بطريقة استراتيجية لا سيما أثناء إعداد الخطط الوطنية أو مواقتها مع الخطة العالمية.

الجزء الثاني: فهم ومقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

صياغة ومضمون الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

كانت الأهداف الإنمائية للألفية (2000-2015) عبارة عن قائمة مختصرة تضم أولويات التنمية العالمية الأكثر إلحاحاً في ذلك الوقت، وهي محدودة مقارنة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما أنها كانت مصاغةً بالدرجة الأولى من منظور الدول النامية والأقل نمواً في العالم، الأمر الذي جعل عدداً من البلدان المتقدمة وحتى المتوسطة النمو والتنمية، تعتبر نفسها غير معنية بها.

أما خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فقد تمت صياغتها من منظور مختلف كلياً، حيث كان هناك سعي لتكون الخطة الجديدة أكثر اتساعاً وشموليةً لجهة المضمون؛ كما أنها صُممت أيضاً لتكون إطاراً لأهداف تنموية ذات طابع كوني شامل، بمعنى أنها صالحة لكل الدول، بحيث تستطيع كل دولة أن تجد فيها ما يلئم خصائصها، وأن تستخدمها كإطار شامل للتخطيط التنموي. ويبين الإطار رقم 2 مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتألف من أربعة عناصر غير قابلة للتجزئة هي التالية:

أولاً: الديباجة والإعلان، وفيهما الرؤية المشتركة والمبادئ والمرجعيات.

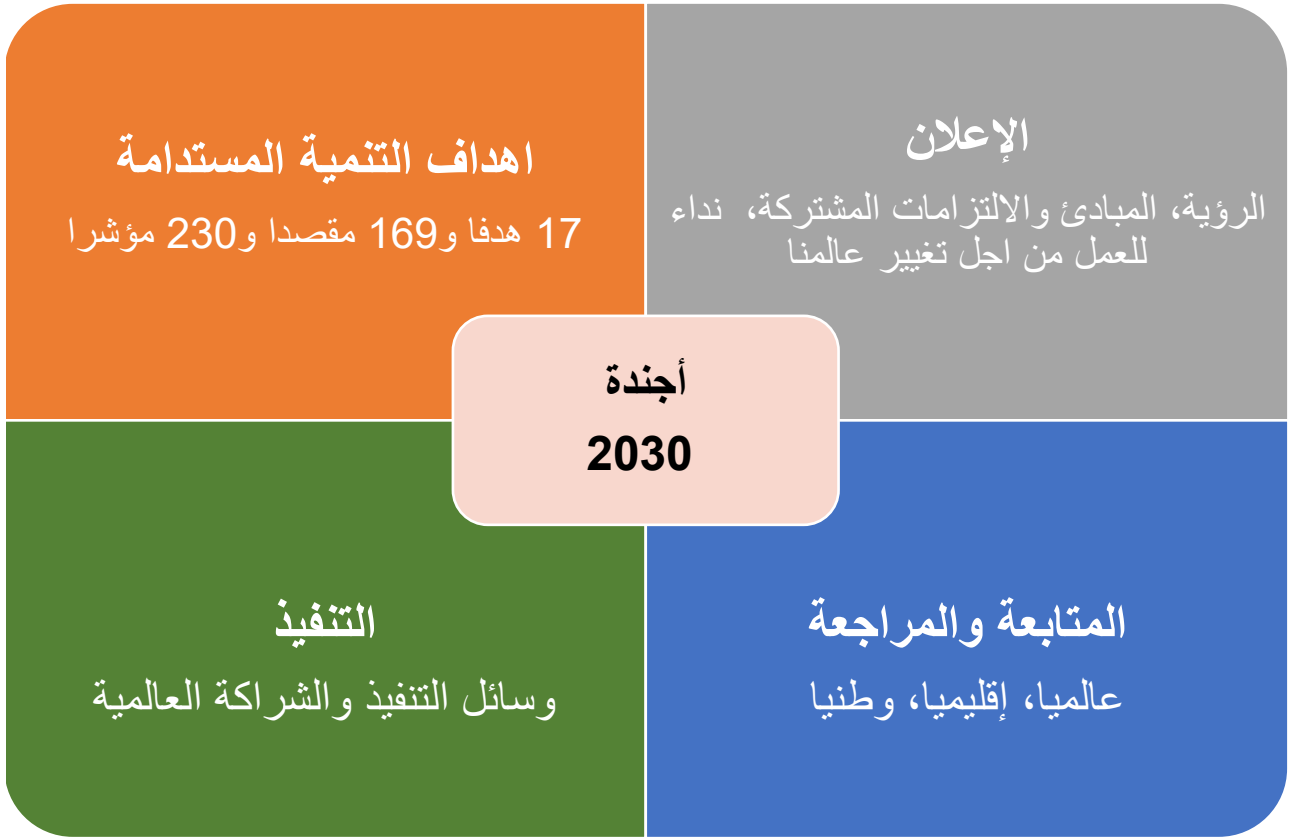
ثانياً: أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

ثالثاً: وسائل التنفيذ والشراكة العالمية.

رابعاً: المتابعة والاستعراض.¹

1 يجدر الإشارة إلى أنه تم اعتماد قائمة المؤشرات الأولية المخصصة لرصد التقدم عالمياً في نهاية آذار/مارس 2016، وأصبحت جزءاً من الخطة.

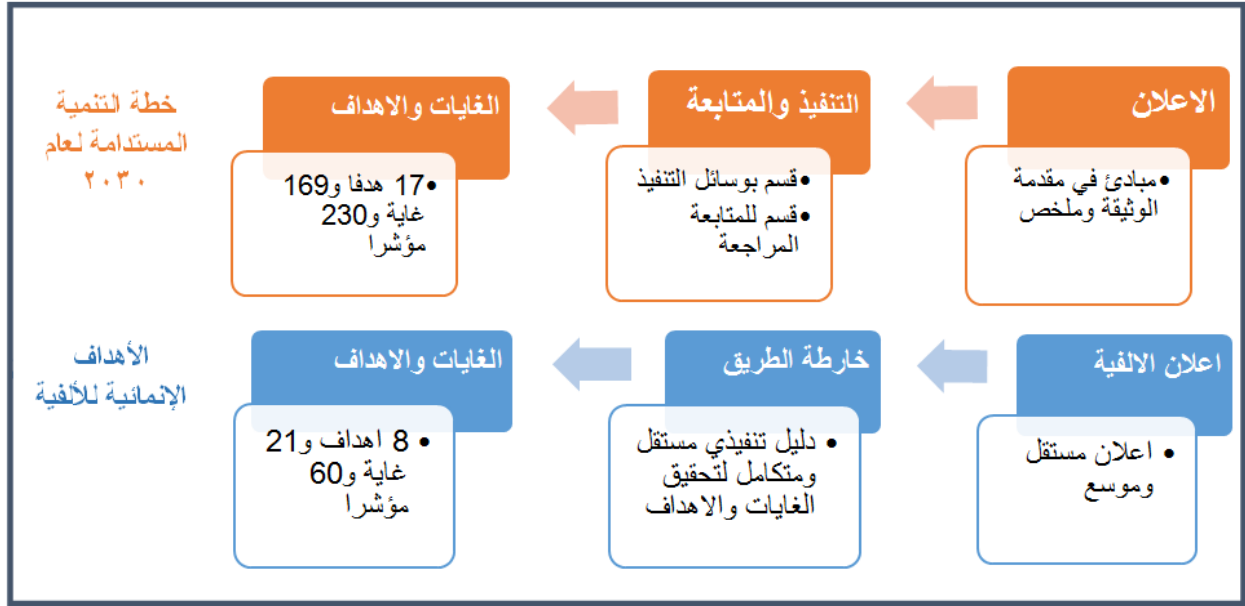
الشكل 2: مكونات خطة التنمية المستدامة لعام 2030



المصدر: Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development, Reference Guide to UN Country Teams, February 2016, United Nations Development Group

وعند مقارنة التسلسل (المبين في الشكل 3) الذي طبع السياق الغالب في التعامل مع الأهداف الإنمائية للألفية فإنه لا يختلف عن سياق الخطة الجديدة حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2000 إعلان الألفية وكلفت الأمين العام تقديم اقتراحات بكيفية تنفيذه. وقد وافقت على هذه الوثيقة الأساسية جميع الدول الأعضاء. وفي عام 2001، اعتمدت الجمعية العامة تقرير الأمين العام المسمى "خارطة الطريق لتنفيذ إعلان الألفية"، وهو أيضا وثيقة قيمة من 70 صفحة، تشمل في نهايتها ملحقاً من أربع صفحات يتضمن الأهداف الثمانية، و"الغايات" الواحدة والعشرين، والمؤشرات الستين المستخدمة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. لكن ما حصل واقعياً، فهو أنه قد تم غالباً تجاهل إعلان الألفية وأغفلت خارطة الطريق، واعتبر ملحق خارطة الطريق على أنه هو وحده الأهداف الإنمائية للألفية فوق الاجتزاء والتبسيط.

الشكل 3: مقارنة مخرجات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مع مخرجات الأهداف الإنمائية للألفية



تُبرز هذه المقاربة الهامة أحد أهم الدروس المستفادة التي تقضي بالعمل والسعي لتلافي هذا الاختزال والاجتزاء. حيث أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي أشمل من الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن أهداف ومقاصد التنمية المستدامة هي أشمل من الصيغة الترويجية لها. وإنه من الضروري إذاً عدم الخلط بينها، وعدم تجاهل الإعلان والمبادئ الموجهة الواردة في القسم الأول من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، علماً أن هذا القسم يحيل إلى وثائق وتقرير أخرى، منها خطة عمل أديس أبابا، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان وبرنامج عمل إسطنبول للدول الأقل نمواً، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وخطة باريس للتصدي للتغير المناخي، ومنهاج وعمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالإضافة إلى المرجعيات التأسيسية لا سيما مجمل منظومة حقوق الانسان والاحترام التام للقانون الدولي، والترابط بين السلم والأمن والتنمية، ومفهوم التنمية البشرية، مما يشكل الأساس الذي تقوم عليه الخطة الجديدة والفضاء الذي تتحقق ضمنه. ويعبر كل ذلك عن البوصلة وناظم المعايير والإطار المرجعي الشامل الذي يفسر مضمون الخطة، كما يوجه السياسات والتدخلات وأساليب العمل، بما في ذلك مبدأ الشراكة ودورها وآلياتها.

كيف نقارب خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تنص وثيقة "تحويل عالمنا" على ضرورة الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية في مقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي: **الوحدة والتكامل؛ الملكية والقيادة الوطنية؛ والشمولية والتضمين.**

يقصد **بالوحدة والتكامل** اعتماد المنظور التكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها ومقاصدها دون أي تجزئة، باعتبار أن جميع هذه المكونات حزمة مترابطة تشترك في الغاية النهائية الواحدة وهي تحقيق مستويات أفضل من التنمية للجميع، حيث تتضافر نتائجها وآثارها لتحقيق هذا التقدم، ويتطلب عملياً هذا الأمر تحديد الحزمة الأكثر

ترابطاً أو ما سوف نطلق عليه تسمية القعد - nexus) الذي له أثر مشترك أودافع للتقدم في مجالات ذات صلة، وتصميم السياسات والبرامج بما يكفل ذلك.

إن جوهر الفكرة الكامنة خلف التوافق على خطة التنمية المستدامة وأهدافها ومقاصدها، هو **عدم الاكتفاء بالمقاربة القطاعية**. فلكل دولة استراتيجيات قطاعية وطنية للتعليم، وللصحة، وللبيئة، ولتمكين المرأة، وغيرها، وبالتالي إذا اعتبر كل هدف أو مقصد "قطاعاً منفرداً" لن تكون أي قيمة مضافة لخطة 2030 أو أي خطة وطنية، إذ يجب أن تكون هذه الأخيرة أكثر شمولاً وترابطاً واتساقاً. والجديد الذي تقدمه هذه الأهداف العالمية هو إطار للعمل المندمج في حزمة مترابطة من الأهداف المحددة تسمح بتحقيق الأثر التنموي، ويتم ذلك من خلال سياسات وتدخلات تتم بشكل مترام، وغالباً ما تطل أيضاً الفئات الاجتماعية الهشة والمناطق المهمشة نفسها. لذلك من المهم جداً تلافي المقاربة القطاعية والأخذ بالطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة SDGs على مستوى الممارسة.

ومن ناحية أخرى، تبدو المهمة أكثر تعقيداً من السابق، نظراً لاتساع الخطة والأهداف والمقاصد، الأمر الذي يعني ضرورة وضع أولويات وتحديد خيارات متناسبة مع الأولويات الوطنية. إلا أن ذلك لا يعني أن تتم هذه العملية بشكل انتقائي من خلال اجتزاء الأهداف أو القيام باختيار غير منهجي لبعضها وإغفال بعضها الآخر، خارج أي منطق شامل أو تخطيط استراتيجي. من هنا تأتي أهمية الإطار المفاهيمي للتنمية، الذي يتيح إمكانية فهم الترابط بين الأبعاد التنموية، وإعادة انتاج معرفي للأهداف والمقاصد وفق هذه الأبعاد.

ويعنى بالمبدأ **الثاني وهو الملكية والقيادة الوطنية**، تكييف خطة التنمية المستدامة العالمية بحسب الخصائص والأولويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية، وإعادة إنتاجها في صيغة خطة وطنية تلتزم بها الحكومة وجميع الأطراف الوطنية ذات المصلحة. وتلعب الملكية والقيادة الوطنية دوراً حاسماً في نجاح تنفيذ الخطة إذا ما توفرت العناصر التالية:

أولاً: إنشاء الأطر والهيكل المؤسسية التي تقود عملية التعريف بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفهمها وتكييفها بحسب الخصائص الوطنية، وغالباً ما تتخذ شكل لجنة وطنية تتشرك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني؛

ثانياً: القيام بعملية التكييف الوطني للخطة بحسب الخصائص والأولويات الوطنية؛

ثالثاً: بناء القدرات الوطنية لقيادة هذه العملية ومتابعتها وتقييمها؛

رابعاً: إدماج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في خطط التنمية الوطنية بما في ذلك الخطط القطاعية والموازنة العامة، وفي عمل القطاع الخاص والمجتمع المدني؛

خامساً: تصميم الأطر الوطنية للرصد والمتابعة والاستعراض، بما في ذلك تطوير نوعية البيانات وتوفيرها وإعداد التقارير الوطنية، والمساهمة في عمليات الاستعراض الإقليمية والدولية.

أما المبدأ الثالث والأخير لمقاربة الخطة الجديدة للتنمية فهو الشمولية والتضمين إذ يقضي بالالتزام الفعلي بالشراكة، وضمان مشاركة حقيقية وفعالة لجميع الأطراف المعنية في التنمية على مختلف المستويات وفي مختلف المراحل. وسوف يتناول الجزء الثالث لهذه الورقة مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني كشريك أساسي في عملية التنفيذ والمتابعة والاستعراض.

الجزء الثالث: مفهوم الشراكة ودور المجتمع المدني

في ظل التحديات الجسيمة التي يشهدها العالم اليوم، وضمن السياق العام لخطة التنمية الجديدة التي التزمت فيها 193 دولة بعدم استثناء أو إغفال أحد، فإن التعاون والتكامل بين جميع الشركاء المعنيين أصبح ضرورة للتنمية (كما كان دائماً)، لا خطاباً فارغاً أو استجابة للأجندات العالمية دون اقتناع فعلي.

إن الانقلاب المعرفي الذي يحتوي عليه مفهوم التنمية البشرية في صيغته المعاصرة يقوم على تجاوز مقولة الانقسام الذي ساد نظريات النمو والتنمية التقليدية التي كانت تتمحور حول ثنائية التنافس والاختيار إما بين الاعتقاد بدور الدولة كقائد للتنمية، وإما الاعتقاد بدور السوق. وقد قدمت النظرية التنموية المعاصرة مخرجاً لهذه الثنائية المغلوطة قوامه أن الدولة والسوق هما من أدوات إدارة التنمية والمجتمع ويجب أن تكونا معاً في خدمة جميع الناس الذين هم محور التنمية في نهاية المطاف. على هذا الأساس، جرى إبراز دور الشريك الثالث وهو المجتمع المدني، إلى جانب الأدوار المعترف بها سابقاً لكل من الدولة أو القطاع العام، وللسوق أو قطاع الأعمال والنشاط الاقتصادي الربحي.



الشكل 4: الشراكة المثلثة في تنفيذ التنمية

لم يكن الانتقال من التقابل الثنائي المتنافر إلى الشراكة المثلثة كما هو مبين أعلاه في الشكل 4، التي تقوم على التكامل في الأدوار، مجرد زيادة عددية في الشركاء، بل هو تحول نوعي في مقاربة التنمية، ونقل القيمة الأساسية النازمة للعلاقة بين الأطراف من قيمة التنافس والتنازع على المكاسب، إلى قيمة أخرى تقوم على التعاون والتكامل والبحث الدائم عن تسويات متحركة بين الأطراف تساهم في دفع العملية التنموية إلى الأمام وتحقق مصالح جميع الأطراف وإن بنسب متفاوتة ولكن متحركة بحكم منطق الحياة نفسها، وبحكم منطق الحوار والتوازنات.

شراكة وشراكات

تتضمن المقاربة التنموية ضرورة التمييز بين استخدام مصطلح الشراكة (بالمفرد) ومصطلح الشراكات (بصيغة الجمع). ففي حين أن الأول يقع في حيز مفهوم التنمية نفسه، والمقصود به الشراكة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني على النحو الذي ورد في الفقرة السابقة، فإن مفهوم الشراكات بصيغة الجمع يتعلق بالحيز العملي والإجرائي، وغالباً ما يرتبط بما أطلق عليه مسمى "المجموعات الرئيسية" (major groups) أو الشركاء المتعددين (multi-stakeholders)، وهي صيغ كثيرة ما تستخدم أثناء تنظيم الاجتماعات والمنتديات وعمليات التشاور، ويُقصد بها تمثيل مختلف الأطراف المعنية من حكومات، وشركات قطاع خاص، وأكاديميين، وخبراء، ومنظمات مجتمع مدني، وشبكات، وبرلمانيين، ومنظمات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية، ومانحين وإعلام.

في هذا الإطار فإن توسيع المشاركة ودعوة أكبر عدد ممكن من الفئات هو أمر مفيد. لكن من الضروري أيضاً التمييز بين هذا المستوى الإجرائي وبين المستوى التأسيسي لمفهوم التنمية نفسه بحيث لا يؤدي ذلك إلى إغفال المشاركة النوعية لكل من القطاع الخاص (المحكوم بالربح) والمجتمع المدني (غير الربحي) ومؤسسات الحكم (التي تدير العملية التنموية من خلال شرعيتها ومسؤوليتها بحكم القانون، والتي عليها أن تلاحظ التوازن بين مصالح مختلف الفئات، وتضمن الاستدامة). لذلك لا يمكن لمفهوم الشراكات المتعددة أن يخل محل مفهوم الشراكة التنموية

المثلثة الأطراف التي لا بد أن تحترم التنوع في المبادئ الموجهة لعمل كل طرف، واستقلالية كل شريك عن الشريكين الآخرين، والالتزام بحدود الأدوار التي يُفترض بكل شريك أن يؤديها. بهذا المعنى، فإن المجتمع المدني عندما يتحول إلى شريك في التنمية، سوف يلعب دوراً حاسماً في الحؤول دون انحراف الدولة عن مسؤوليتها، ودون وقوع السوق أيضاً في الانحراف، وكلا الانحرافين يعيقان التنمية بما هي عملية تحويل استراتيجي للمجتمع باتجاه العدالة وحقوق الإنسان والاستدامة.

مكونات المجتمع المدني

من الناحية النظرية، يعرف المجتمع المدني بأنه الحيز من التشكل المجتمعي المغاير للحيز السياسي – أي الدولة وأجهزتها وللمؤسسة السياسية؛ وللحيز الخاص – القائم على الربح؛ وللحيز الأسري – أي العائلي. وهذا الحيز (المدني) يمكن أن يحتوي على أطر منظمة، وشبكات، وحركات اجتماعية، وحملات، كما يمكن أي يتخذ شكل المشاركة المواطنة المباشرة. وفي هذا السياق، يجب التمييز بين المجتمع المدني (بالمعنى الذي أشير إليه)، ومنظمات المجتمع المدني أي التشكيلات والحركات والمنظمات التي تنتمي إلى هذا الحيز.

من الناحية الإجرائية، فإن مشاركة المجتمع المدني يقصد بها التالي:

أولاً، المواطنون بشكل عام، وأشكال المشاركة المواطنة المباشرة التي لا تتخذ أشكالاً منظمة بالضرورة. هذه المشاركة المواطنة المباشرة تتم بشكل فردي أو جماعي، من خلال تحركات أو مساهمات أو إبداء رأي والتأثير في مجرى السياسة العامة. وترتدي هذه المشاركة المواطنة أهمية كبيرة في المنطقة العربية لاسيما في الوقت الراهن، من خلال ما أظهره انتفاضات "الربيع العربي" من فعالية مباشرة للمواطنين في الشارع، حيث شكل المتظاهرون صورة واضحة المعالم للمجتمع المدني في البلدان المعنية، غير منتظمة في أطر معينة.

ثانياً، مشاركة منظمات المجتمع المدني بما فيها الحركات الاجتماعية، وهي من الفئات التالية: حركات اجتماعية وحملات، ونقابات، واتحادات مهنية، واتحادات أصحاب الأعمال وجمعيات على اختلافها ومنظمات قاعدية (المنظمات غير الحكومية).

حدود المشاركة ووجهة الشراكة

غالباً ما يكون المقصود بمشاركة المجتمع المدني مشاركة الفئة الأخيرة بشكل خاص (منظمات غير حكومية وجمعيات)، وهذه نقطة ضعف حيث يتم إغفال مشاركة الفئات الأخرى من منظمات المجتمع المدني، مع بعض الاستثناءات على الصعيد الوطني والقطاعي (الهيئات المثلثة التمثيل في بعض القطاعات أو المؤسسات)، أو على الصعيد الدولي والإقليمي (مثل إشراك النقابات بصفتها آلية ثابتة في عمل منظمة العمل الدولية).

والشراكة تأخذ شكلين، فإما تكون أفقية أو عمودية. في معظم الأحيان تكون الشراكة الأفقية بين الجمعيات والمنظمات غير الحكومية من الفئة نفسها قوية، ولكن لا تقوم علاقات شراكة أو تعاون بين الفئات المختلفة. إذ من

النادر أن يكون هنالك تعاون وثيق بين شبكات المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية، أو نقابات المعلمين، أو نقابات المهن الأخرى، أو اتحادات أصحاب الأعمال بما فيها النقابات والاتحادات المهنية.

والشراكة العمودية مرغوبة في المنطقة العربية لدى منظمات المجتمع المدني لبناء علاقات (عمودية) مع الجهات الدولية والإقليمية، سواء كانت منظمات غير حكومية دولية أو جهات مانحة. ويعود ذلك إلى السعي إلى التمويل من جهة، وإلى عدم وجود قناعة بجدوى "الشراكة" مع الحكومات الوطنية من جهة أخرى، وإلى حد ما مع المؤسسات الإقليمية نفسها التي يُنظر إليها بصفقتها غير مرحبة بالشراكة مع المجتمع المدني، وغير قادرة على القبول بفكرة استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة أو الحكومة. ويعد هذا الأمر أحد أهم الإشكاليات الكبيرة في المنطقة ويقوض فكرة الشراكة من أساسها. لذا ثمة حاجة إلى بناء حوار شفاف بين ممثلي المجتمع المدني والحكومات، وتغيير النظرة المتبادلة لكل طرف إزاء الطرف الآخر، التي تتسم عادةً بالحدز وعدم الثقة. كما يتجلى ذلك أيضاً في القيود التشريعية والسياسية والإجرائية على عمل منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان العربية.

الجزء الرابع: نماذج وأمثلة حول الأدوار المتعددة للمجتمع المدني

يمكن توزيع الأدوار المحتملة للمجتمع المدني (وضمنه منظمات المجتمع المدني) وفق خمسة عناوين هي التالية:

1. الدور التحويلي؛
2. التأثير في السياسات وصنع القرار؛
3. الدور التنفيذي التنموي والخدماتي؛
4. المناصرة والتعبئة؛
5. الرصد والتقييم والمساءلة.

1- الدور التحويلي

نقصد هنا دور المجتمع المدني في إحداث تغييرات عميقة واستراتيجية في وضع بلد ما أو حتى على صعيد المنطقة. ولدينا في المنطقة بعض الأمثلة على ذلك منذ نهاية عام 2010:

1-1- الدور المواطن في إحداث تغيير سياسي في إطار "الربيع العربي":

مهما كانت نظرنا إلى ما أطلق عليه "الربيع العربي" وموقفنا منه وتحليلنا لأسبابه ونتائجه، ثمة أمر لا خلاف عليه هو أن هذا التغيير الذي حصل (سواء كان إيجابياً أو سلبياً)، قد تم تحت تأثير المشاركة الوطنية الكثيفة جداً في الشارع على نحو غير مسبوق في التاريخ العربي، وكذلك في التاريخ المعاصر إلى حد ما (هناك تجربة مشابهة نسبياً في التحولات التي حصلت في أوروبا الشرقية اعتباراً من أواخر الثمانينات). نحن إزاء فعل للمجتمع المدني، خارج التأطير السياسي وخارج إطار منظمات المجتمع المدني نفسه. أي هو فعل مواطني مباشر دون وسائط تنظيمية ممأسسة كانت قائمة في وقت سابق عليه.

ومما يلفت النظر أن هذا الدور تراجع في حالتين: الأولى في حالة اندلاع نزاع مسلح حيث انكفأ الحضور المدني؛ والحالة الثانية هو تراجع المشاركة الوطنية المباشرة مع الانتقال إلى الآليات المؤسسية لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة الدستورية من خلال الانتخابات بشكل خاص، حيث تراجع الدور المواطن المباشر لصالح الأحزاب والمؤسسات على اختلافها.

إلا أن ذلك لا ينفي أن العالم العربي شهد خلال السنوات الأخيرة تجربة فريدة من نوعها في التأثير المواطن في التغيير السياسي، وهو ما يبيّن أن هذا الدور كان كامناً واستيقظ عندما تهيأت الظروف ذلك، ثم انكفأ عندما تبدلت الظروف نفسها. هذا الدور عاد إلى وضعية الكمون رهنأً، إلا أن تجاهل وجوده هو خطأ بالتأكيد، بل يجب الاستفادة منه وتحويله إلى قوة بناءة للتنمية بوسائل مناسبة وغير مفتعلة.

2-1 دور الرباعي التونسي في احتواء الأزمة السياسية في تونس

حصل رباعي المجتمع المدني التونسي المكوّن من اتحاد الشغل واتحاد الأعراف (اتحاد الأعمال) ونقابة المحامين والرابطة التونسية لحقوق الإنسان على جائزة نوبل للسلام لعام 2015 للدور الحاسم الذي لعبه في تجاوز الأزمة السياسية في تونس عام 2013 التي كادت أن تؤدي إلى انحراف المسار السياسي السلمي في تونس إلى مسار عنفي.

فقد أطلق هذا الرباعي حواراً وطنياً فعّالاً، واستطاع أن يمارس ضغطاً معنوياً وسياسياً على أطراف النزاع السياسي، فرض على جميع الأطراف القبول بتشكيل حكومة تكنوقراط محايدة، والالتزام ببرنامج زمني لاستكمال المسار السياسي بدءاً من إقرار الدستور وصولاً إلى إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في تونس.

يظهر هذا المثال كيف يمكن للمجتمع المدني المُؤسس أن يلعب دوراً سياسياً وتحويلياً فعّالاً لدعم العملية الانتقالية، وهو يتجاوز كل ما هو متعارف عليه تقليدياً من أدوار يمكن للمجتمع المدني أن يلعبها. ويمكن لمثل هذا الدور الإيجابي أن يتكرّر على المستوى نفسه (الوطني والسياسي) أو على مستويات أخرى (قطاعية أو محلية) إذا توفرت الظروف الملائمة. وتجدر الإشارة إلى أن تركيبة هذا الرباعي جمعت فئات مختلفة من منظمات المجتمع المدني في مبادرة مشتركة، وهي: نقابة عمالية (اتحاد الشغل)، القطاع الخاص ممثلاً بنقابة أرباب العمل (اتحاد الأعراف)، نقابة مهنية (نقابة المحامين)، ومنظمة غير حكومية (الرابطة التونسية لحقوق الإنسان)، توفّرت لديها قوة شعبية واقتصادية ومعنوية مكنتها من التأثير في مجرى الأحداث.

2- التأثير في السياسات وصنع القرار

وفق المنظور التنموي، لا يقتصر دور المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني على توفير الخدمات أو على التدخل التنموي التنفيذي المحلي أو القطاعي، بل يطال أيضاً المشاركة في صنع القرار والتأثير على السياسات، ويصح ذلك على المستوى الدولي – الإقليمي، كما على المستوى الوطني والمحلي. بمعنى آخر لا يقتصر دوره على سدّ الثغرات والنواقص في أداء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، أو التعويض عن تقلص دور الدولة، ولا توفير الخدمات بكلفة أقلّ بالنيابة عنهما، بل يتعلق الأمر بالشراكة الفعلية التي تطل صنع السياسات نفسها، أو التأثير عليها في أقلّ تقدير.

من الناحية العددية، قد تكون المنظمات والجمعيات التي تقدم الخدمات أكثر عدداً، ولكن لا بد أيضاً من عددٍ كافٍ من الشبكات الإقليمية والوطنية، ومن المنظمات على اختلافها، نقابية ومهنية وجمعيات، تسعى أيضاً إلى التأثير في السياسات الوطنية أو القطاعية، وفي سن القوانين والتشريعات والدساتير، ناهيك عن المشاركة في صنع القرار والتخطيط والتنفيذ التنموي على المستوى اللامركزي أو المحلي.

ومن الأمثلة على مساهمات المجتمع المدني في مجال التأثير على السياسات والتشريعات والمساهمة في صنع القرار:

1-2- التأثير في الحوار العربي - الأوروبي:

يشمل التأثير في السياسات العامة مخاطبة الشركاء الدوليين والإقليميين، من مؤسسات مالية دولية واتحاد أوروبي ودول مانحة، كونهم يؤثرون في الخيارات والسياسات الوطنية. وتهتم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND) بهذا البعد، وتعتمد استراتيجية تجمع بين دعم الأعضاء والشركاء الوطنيين للتأثير في السياسات الوطنية من خلال مخاطبة الحكومات، وبين التشبيك الإقليمي لمخاطبة صندوق النقد والبنك الدوليين كمؤسستين مؤثرتين في السياسات الاقتصادية والمالية والتنموية، والاتحاد الأوروبي كشريك فاعل ومؤثر على أكثر من صعيد.

اهتمت الشبكة بموضوع "خطط العمل الوطنية" المعتمدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية على مستوى العلاقات الثنائية مع دول الجوار الجنوبي، وبسياسة الجوار الجديدة التي اعتمدها المفوضية الأوروبية المعينة حديثاً في أواخر عام 2015. ساهمت الشبكة بشكل نشط في المشاورات، مستخدمة الآليات الافتراضية التي أتاحتها المفوضية الأوروبية، كما تمكنت من تفعيل التنسيق مع المجتمع المدني الأوروبي والتأثير في وجهة مساهمته في الحوار بما يدعم قضايا المنطقة العربية. كما دعمت الشبكة مشاركة عدد من الوفود تمثل دول جنوب المتوسط للتشاور المباشر مع المسؤولين في المفوضية والمعنيين بالعلاقة مع هذه الدول، وكذلك مع الكتل في البرلمان الأوروبي. وقد تمكنت الشبكة من تنظيم أكثر من جلسة استماع أمام الجمعية البرلمانية الأوروبية وورشات عمل مع اللجان البرلمانية المعنية ومع بعض الكتل لتوضيح وجهة نظر المجتمع المدني العربي حول سياسات أوروبا وتدخلاتها. كما نظمت الشبكة ثلاث منتديات حول العلاقة العربية الأوروبية، وقد ارتدت هذه المنتديات أهمية كبيرة بعد انطلاق "الربيع العربي" وحظيت باهتمام المعنيين. وقد ساهم في هذه الأنشطة ممثلون عن المجتمع المدني من الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب، ممثلين لمجمع أعضاء الشبكة.

نتيجة هذه الفعاليات، تم إطلاق مبادرة للحوار المنظم مع الشركاء في المجتمع المدني في دول جنوب وشرق المتوسط. وقد عقدت المبادرة منتديين تشاوريين بمشاركة واسعة من المجتمع المدني. وقد ساهمت الشبكة في وضع جدول أعمال المنتدى وفي اعتماد ثلاثة عناوين أساسية للحوار بين أوروبا والمنطقة العربية هي التالية: العدالة الاجتماعية والمساواة، والانتقال بين دول الجوار والهجرة، والفسحة المتاحة للمجتمع المدني في التكوّن وفي العمل بشكل مستقل.

2-2- دور المجتمع المدني في إعداد وصياغة السياسة الوطنية للشباب (لبنان):

في تجربة فريدة من نوعها في المنطقة العربية، ومن خلال تمثيلهما في منتدى الشباب حول السياسات الشبابية، بادرت مجموعة من الجمعيات الشبابية الفاعلة² في لبنان، ومنظمات شبابية أخرى تابعة لأحزاب سياسية، بصياغة السياسة الوطنية للشباب عام 2012. تسلط السياسة الاهتمام على خمسة محاور أساسية تعنى بتنمية الشباب هي: السكان والهجرة، العمل والمشاركة الاقتصادية، التعليم والثقافة، الصحة، وأخيراً الاندماج الاجتماعي والمشاركة السياسية.

تم فعلياً تبني هذه الوثيقة من قبل مجلس النواب اللبناني في نهاية عام 2015. إلا أن هذه المنظمات الشبابية لم تكن في الواقع بصياغة وثيقة السياسة الشبابية في لبنان فحسب، بل قامت أيضاً بإعداد وثيقة أخرى متصلة بها وفي غاية الأهمية، وهي مراجعة قانونية وفنية تكمن قيمتها في تحديد الآلية القانونية المتمثلة بالتشريعات المعنية بالشباب من أجل تحفيز متخذي القرار على توفيرها لتمكين حقيقي للشباب والنجاح في تنفيذ جميع التوصيات التي قدمتها وثيقة السياسة الشبابية.

يتمثل النجاح في هذه التجربة في التوصل إلى تشبيك مستمر بين المنظمات الشبابية المدنية والسياسية في آن، وفي التوصل إلى صياغة وثيقة السياسات، وإن كانت ظروف لبنان لم تسمح حتى الساعة في وضعها موضع التنفيذ، ولا في اختبار قدرة المنظمات الشبابية على رصد ومتابعة ما تم الاتفاق عليه.

3- الدور التنفيذي التنموي والخدماتي

يتمثل الدور التنفيذي التنموي أو الخدماتي أحد أهم أدوار منظمات المجتمع المدني وإن صعبت الإحاطة بتفاصيله نظراً لتنوعه، حيث يتراوح هذا الدور بين تقديم الخدمات الرعائية البسيطة ومختلف أنواع الخدمات، وصولاً إلى التدخل التنموي القطاعي أو المحلي أو الوطني من خلال المشاريع والبرامج الواسعة.

على هذا المستوى، يكمن دور المجتمع المدني في العمل الميداني وتنفيذ المشاريع فعلياً على الأرض بما يحدث أثراً تنموياً محسوساً ومباشراً، أو بما يلبي احتياجاً محدداً لفئة سكانية معينة (غالباً ما تكون فئة مهملة أو مهمشة)، أو بما يساهم في حل مشكلة معينة أو تلافي مشكلات ونزاعات يمكن أن تقع. وعلى هذا الصعيد، فإن التمييز بين العمل التنموي والعمل الرعائي الخدماتي يصبح أقل أهمية من الناحية العملية مقارنة بأهمية هذا التمييز على المستوى النظري أو المفاهيمي. وليست هناك تراتبية قيمية من أي نوع بين فئات التدخلات حيث أنها كلها تلبي حاجة وضرورة من وجهة نظر الفئات المستفيدة والمستحقة. أما الاختلاف بين المنظور الرعائي والمنظور الحقوقي، فهو بالدرجة الأولى في أسلوب العمل وفي بعد الاستدامة والأثر على المدى المتوسط والبعيد. وإذا كانت المقاربة التنموية تشجع على ذلك، فهذا ليس من

2 مؤسسة عامل، جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، الحركة الاجتماعية، جمعية العناية الصحية، نحو المواطنة، منظمة كفى، تجمع أم النور، جمعية حلم، مؤسسة الصفيدي، إتحاد المقعدين اللبنانيين، جمعية مسار، جمعية أهلنا، جمعية مجموعة سوا.

باب التقليل من أهمية المقاربة الرعائية وإهمال تقديم الخدمات، بل من باب إدراجها في سياق المقاربة التنموية وفي خدمة أهداف بعيدة المدى.

إن دور المجتمع المدني ومنظماته وجمعياته من خيريه ورعائية وتنموية وإنسانية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى بسبب تناسل الحروب والنزاعات وما ينتج عنها من قتل ودمار، وموجات التهجير والنزوح التي بلغت حدوداً خطيرة جداً في المنطقة العربية، وكذلك التكامل العضوي بين التدخل الإغاثي والتدخل التنموي، بحيث يندرج الأول المباشر والفوري في الثاني البعيد المدى.

وفي ما يلي أمثلة عن بعض التدخلات التي تمت أو تتم في أكثر من بلد عربي:

3-1- التشبيك في العمل الإغاثي للاجئين السوريين (لبنان)

وصل عدد اللاجئين السوريين المتواجدين في لبنان إلى أكثر من مليون لاجئ بحسب الأرقام الأخيرة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين³. وحيث شكلت هذه الأعداد عبئاً على لبنان وخاصة من النواحي الخدماتية والاجتماعية والاقتصادية، نشطت الحكومة اللبنانية في معالجة هذه الأوضاع من خلال الطلب من المجتمع الدولي إنشاء صندوق إعانات للمساعدة في تأمين بعض من الخدمات التعليمية والطبية للاجئين السوريين. إلا أنها لم تستطع الاستجابة لكافة المتطلبات.

أدى تواجد عدد كبير من الجمعيات الوطنية والمنظمات الدولية المعنية بالإغاثة إلى نشأت جهود الإغاثة. لذا، قامت المنظمات الإغاثية في لبنان بإنشاء اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية عام 2012 بهدف تنسيق الجهود وزيادة فعالية العمل الإغاثي. ضم الاتحاد حوالي مئة جمعية وطنية، وإقليمية، ودولية تنشط في مجال العمل الإنساني والإغاثة. وقد نجح الاتحاد بتنسيق الجهود الإغاثية وتقديم خدمات طبية وتعليمية ومعيشية إلى المجتمع المضيف وإلى عدد كبير من اللاجئين في جميع المناطق اللبنانية. ويعقد الاتحاد اجتماعات تنسيقية دورية، ويشترك بوفود موحدة في الاجتماعات الوطنية والإقليمية والدولية، وقد نجح في الحد نسبياً من الازدواجية والفوضى والهدر في العمل الإغاثي. إلا أن نجاحه الكامل يتوقف أيضاً على توفر البيئة المساعدة لا سيما وجود خطة حكومية متسقة تلحظ الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يتوقف على المزيد من التنسيق بين المنظمات الدولية والمانحين، ومع الحكومة اللبناني، ذلك لأن التقدم في الإنجاز وضمان استدامته يتوقفان على نجاح الشراكة وتجاوب كل أطرافها، ولا يقتصران على طرف واحد.

3 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>

2-3- التمكين القانوني للمرأة (الأردن)

تعاني المرأة العربية من قيود قانونية واجتماعية تعيق تحقيق مشاركتها الاقتصادية بشكل فعال، على الرغم من أن معظم الدساتير العربية ضمنت الحق المتساوي للرجل والمرأة في هذا المجال. فالقوانين الوطنية غالباً ما لا تضمن حماية النساء ولا أجوراً متساوية للرجل والمرأة، ناهيك عن عدم توفير حماية النساء العاملات في القطاع غير النظامي.

في هذا الإطار، عمل المعهد الدولي لتضامن النساء (SIGI) في الأردن على تقديم العون القانوني لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية من خلال إنشاء عدة مراكز تعنى بالتوعية القانونية والتدريب المهني. فعلى سبيل المثال، أنشئ "مركز سنابل"، وهو جزء من المعهد، لتقديم خدمات إلى المرأة العاملة أو الباحثة عن عمل أو فاقدة العمل، ولتوفير خدمات الإرشاد القانوني والاستشارات في مجال تنفيذ تشريعات العمل والتأمينات الاجتماعية وتنظيم العقود. كما تم تأسيس مركز "لور مغيزل" للتدريب والتعليم الشعبي الذي يوفر برامج ودورات وورشات تدريبية متنوعة في مجالات القانون وحقوق الإنسان والمهارات المهنية والحياتية.

وأدت جهود منظمات المجتمع المدني في الأردن، بالتنسيق مع جهات حكومية ومنظمة العمل الدولية، إلى إطلاق مبادرة للإنصاف في الأجور في الأردن بهدف التطبيق الفعال لمبدأ الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة في الأردن. وتهدف إلى تعزيز إطار عمل مؤسسي قوي خاص بالمساواة في الأجور، وإلى تمكين العاملات في المدارس الخاصة من التفاوض على ظروف عمل أفضل، وأنظمة أجور عادلة، وسياسات للموارد البشرية تراعي النوع الاجتماعي في مكان العمل.⁴

3-3- دور المجتمع المدني في التنمية المحلية (فلسطين)

تعمل الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة "Palestinian Solar and Sustainable Energy Society, PSSSES"، على رفع مستوى الوعي في المجتمع الفلسطيني بأهمية الطاقة الشمسية كمورد متجدد يمكن استخدامه والاستثمار فيه بما يحقق الاكتفاء من الطاقة الكهربائية. تبرز أهمية استخدام الطاقة الشمسية كبديل عملي في شتى الاستخدامات في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني والاستغناء عن استيراد الطاقة من "إسرائيل" بما يخفف التبعية للاحتلال، ويعزز الاستقلال الوطني.

تعاونت الجمعية عام 2012 مع جمعية قطر الخيرية ومؤسسات أهلية ورسمية فلسطينية، بمدينة بيت لحم جنوب الضفة الغربية، في مشروع إنارة طريق حيوي بواسطة الطاقة الشمسية حيث يعمل المشروع على إضاءة شارع وادي النار ليلاً اعتماداً على الطاقة الشمسية. هذا المشروع من تصميم وتنفيذ الجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة، وإشراف عدد من الجامعات الفلسطينية. ويكتسب طريق وادي النار أهميته من كونه يربط جنوب الضفة الغربية بوسطها

4 منظمة العمل الدولية، 2014، إعادة تقييم عمل المرأة: تطبيق الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة في الأردن، متوفر على: http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_213522/lang--ar/index.htm.

وشمالها وبالمعابر الرابطة مع الأردن حيث يبدأ من بلدة العبيدية قضاء بيت لحم جنوباً، وينتهي بحاجز إسرائيلي في بلدة السواحة شرقي القدس شمالاً، لكنه يخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة. ويقوم المشروع على نصب 98 وحدة إضاءة بالطاقة الشمسية، على امتداد الطريق الواقع شرقي مدينة القدس المحتلة بطول نحو 3500 متر، بعد أن ظلت آلاف السيارات الفلسطينية تسلكه يوميا في ظلام دامس.

كذلك شاركت الجمعية في جلسات مساءلة، حول تنظيم الطاقة المتجددة التي نظمها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان- في إطار سعيه لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل العام واستمراراً لتوسيع المشاركة المجتمعية.

يجمع هذا المثال بين العمل التنفيذي والمناصرة والمساءلة، وهو يبيّن أن الشأن البيئي ليس ترفاً، بل يمكن أن تكون له تجليات ملموسة ذات صلة بالحياة اليومية للمواطن، كما هي ذات صلة بأهداف وطنية كبيرة.

4-3- التمكين الاقتصادي للمرأة: تعاون وطني – إقليمي (تونس وبلدان أخرى)

بدأ مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) العمل على مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة بدعم من البنك الإسلامي للتنمية عام 2011، بعد التغييرات التي حصلت في تونس. يجمع المشروع بين التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال العمل الإنتاجي، والتنمية المحلية، ونقل الخبرات من النجاح المحقق الى بلدان أخرى بالاستفادة من مظلة البرنامج الإقليمي الممول من البنك الإسلامي.

تضمّن العمل في تونس تنفيذ برنامج لاستخلاص الزيوت من الأعشاب موجّه لنساء وادي ريف الصباحية في ولاية زغوان يشمل كل مراحل الإنتاج والتوزيع، وباعتماد مقاربة حقوقية. استفادت من المشروع 180 امرأة، تمكنت 129 منهن من الاستمرار في العمل المنتج، وشاركن في معرض في كندا ووقّعن اتفاقية لبيع منتجاتهن التي تتم مراقبة نوعيتها، وتم تسجيل علامة تجارية خاصة بها (سالم) لضمان جودتها.

وفي منطقة الغدير تم تنفيذ مشروع لإنشاء معصرة زيتون لفائدة سبعين امرأة وثلاثين رجلاً. ساهم المشروع في إعادة احياء النشاط الزراعي الذي كان قد توقف، لا سيّما الإفادة من أشجار الزيتون. وتم انتاج 4 أطنان من زيت الزيتون في المرحلة الأولى من العمل، ذي نوعية جيدة (منتج بيولوجي). توسع العمل في السنة التالية وباتت المعصرة تستخدم من القرى المجاورة لإنتاج زيت الزيتون، وبفضل معايير الجودة تمكنت مائة منتجة ومنتج من تسويق انتاجهم من الزيت.

تضمّنت أنشطة البرنامج تنفيذ 13 دورة تدريبية لفائدة المستفيدين في المناطق التي شملها المشروع، من ضمنها دورات تدريبية على دراسات الجدوى وإدارة المشاريع شملت 45 امرأة.

مكّن نجاح المشروع، في مرحلته التجريبية في تونس، البرنامج الإقليمي من توسيع نطاق تدخله بحيث شمل تنفيذ مشاريع صغيرة مشابهة مدرّة للدخل لفائدة نساء يعشن ظروفًا صعبة بكل من اليمن والسودان وموريتانيا انتفعت منها 659 امرأة، والشروع في التأسيس لمشروع مماثل لفائدة نساء القدس بفلسطين يشمل 70 امرأة.

لا يزال المركز يقوم بمتابعة المشاريع في تونس، ويقوم بزيارات لتقييم الأثر، والتأكد من صيانة المعدات، وتطوير العمل على توسيع مشاركة النساء المستفيدات، ونساء منطقتي وادي الصباحية والغدير في الحياة العامة في القريتين.

4- المناصرة والتعبئة

ينطبق مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة على مجمل العملية التنموية، بما في ذلك على مفهوم الشراكة المثلثة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك رباطاً بالإمكانيات والسلطة والقدرات والمسؤوليات المناطة بكل طرف والتي لا تتساوى على الإطلاق. فوفي نهاية المطاف، الدولة ومؤسساتها هي المسؤول الأول، يليها القطاع الخاص في مجالات معينة (بحكم ما يملك من قدرات مالية واقتصادية وسلطة). ويأتي المجتمع المدني في المستوى الثالث لجهة المسؤولية، خصوصاً أنه ليس المسؤول المباشر عن تخطيط وتنفيذ السياسات الكبرى والبرامج والتدخلات الاستراتيجية التي تصوغ اقتصاد البلد وبناء التحتية وخياراته البعيدة المدى.

إلا أن دور المجتمع المدني كبير في رفع الصوت نيابة عن أصحاب المصلحة المستضعفين أو المغيّبين عن المشاركة في صنع القرار، وهو من تتلقى على عاتقه وظيفة المناصرة والتعبئة للضغط والتأثير على صانعي السياسات لتصحيح الممارسات. وهذا الدور مطلوب لتحقيق التوازن بين مصالح كل الفئات وبين المصلحة العامة؛ وهو كذلك مطلوب لتحقيق التوازن بين السعي إلى الربح، والسعي إلى السلطة من جهة، وبين تحقيق المصلحة العامة من جهة أخرى. ولا يفترض بالحكومات، ولا بشركات القطاع الخاص – الأجنبية منها أو الوطنية – أن تضيق ذرعاً بهذا الدور، لأنه ضروري موضوعياً لضمان هذا التوازن. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تقوم فعلياً بهذه الوظيفة، ما لم تتمتع بهامش واسع من الاستقلالية إزاء الحكومة وإزاء القطاع الخاص.

تستطيع حملات المناصرة والتعبئة أن تلعب دوراً هاماً في تصويب السياسات، ومن الأمثلة على ذلك:

4-1 الحركة الإصلاحية لمدونة الأسرة (المغرب)

تُعدّ المسيرة الطويلة للحركة النسائية والمجتمع المدني، وما تضمّنته من حملات مكثفة ومتواصلة (حتى اليوم) لإصلاح مدونة الأسرة في المغرب، تجربة فريدة من نوعها في المنطقة العربية ومثالاً بارزاً على مدى نجاح وتأثير الدور الرائد الذي يمكن للمجتمع المدني أن يقوم به من أجل سن أو تطوير التشريعات الهادفة إلى النهوض بوضع المرأة والأسرة.

اعتباراً من عام 1987 بادرت جمعية اتحاد العمل النسائي⁵ وحلفاؤها الى الدعوة لإصلاح قوانين الأسرة السارية المفعول منذ عام 1958، وضمان حقوق المرأة بما عرف بالحركة الإصلاحية للمدونة. وسعت الناشطات والناشطين في حملتهم الى إقناع البرلمان المغربي بتعديل قوانين الأسرة والأحوال الشخصية من خلال تحريك الرأي العام، وكسب التأييد الشعبي/ والقاعدي لمنصرة هذه المطالب الهامة. وبالفعل قام اتحاد العمل النسائي بحشد الدعم من منظمات حقوقية للمرأة وأحزاب سياسية وعاملين في الخدمة الاجتماعية والأكاديميين. ونظمت سلسلة من التظاهرات السلمية التي تم التحضير لها من خلال عقد لقاءات وندوات وورشات تثقيفية ناقشت مختلف قضايا المرأة، والملاحظ أن هذه الحملات القائمة على رفع الوعي بالمدونة، حرصت بالأخص على أن تتوجه الى المرأة الريفية الفقيرة والتي لا تلم عادةً بالقراءة والكتابة.

نجحت حملة "عريضة جمع المليون توقيع" عام 1992، في استصدار قانون عام 1993 جاءت فيه تعديلات جزئية من ضمنها منع الآباء من تزويج بناتهم دون موافقتهم. إلا أن جمعية اتحاد العمل النسائي اعتبرت هذا الإصلاح المحدود غير كاف وإن كان خطوة في الاتجاه الصحيح، واستمرت في تكثيف جهودها والضغط المستمر لإحداث تعديل جذري للمدونة.

وفي إطار برنامج الإصلاحات الذي شمل البلاد، استجاب الملك محمد السادس لدعوات الإصلاحيين، وشكل بعدها هيئةً لمراجعة مطالب الحركة، وشجّع رجال الدين على الانفتاح على مناقشتها. والجدير بالذكر أن مسيرة هذه الحملات المتواصلة، وإن كانت قد اتسمت عامة بتأييد شعبي واسع، إلا أنها في الوقت نفسه كانت أيضاً قد واجهت معارضة من قبل أوساط أخرى. وقد بادرت الجمعية بإقامة حوار مع رجال الدين والفقهاء لإقناعهم بأن الكثير من النصوص والأحاديث الدينية هي داعمة لقضايا حقوق المرأة، فنجحت بكسب تأييد ملحوظ من أهم شرائح المجتمع، بمن فيهم رجال الدين.

نتج عن ذلك اصدار مدونة جديدة (سميت بقانون الأسرة) عام 2004، من أبرز إنجازاتها منح كل من الزوجين حقوق وواجبات متساوية في الأسرة، ورفع السن القانونية للزواج الى 18 عاماً، وغيرها من التعديلات والتطويرات الهامة والمتقدمة.

هذا مثال على نجاح المجتمع المدني في التأثير في اصدار تشريع أساسي في المجتمع، وهو أمر ما كان لينجح لولا المثابرة والنجاح في بناء تحالفات واسعة، ولولا الحوار المنفتح مع معارضي القانون، واشراك المؤسسة الدينية فيه. كل ذلك ساهم بشكل أساسي في تجاوب أعلى مقام في الدولة أي الملك، الذي بتجاوبه مع حركة الإصلاح، سهّل التوصل الى توافق مجتمعي في هذا الشأن.

2-4- دور المجتمع المدني في التصدي للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة (مصر، ودول أخرى)

لعب العديد من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية دوراً محورياً وهاماً في حماية النساء من العنف من خلال العمل على إصدار تشريعات وقوانين، وإعداد وتنفيذ برامج متنوعة بالتنسيق مع جهات حكومية أحياناً، من أبرزها البرلمانات والقضاة وأجهزة الشرطة وهيئات الخدمات الاجتماعية والصحية والإسكان.

لكن في كثير من الأحيان أيضاً تولى المجتمع المدني عبء مسؤولية حماية النساء والفتيات من العنف بشكل مباشر. ومن أهم الخدمات التي تقدمها هذه المنظمات الأهلية للمعنفات، نذكر توفير مراكز الاستماع والإرشاد الاجتماعي، والمعالجة الطبية بما فيها تقديم الدعم النفسي، والدعم القانوني، وإعادة التأهيل، وتوفير مراكز إيواء، وفي قليل من الأحيان التمكين الاقتصادي.

وفي الفترة التي تلت انتفاضة 25 يناير 2011 في مصر، وعلى الرغم من المشاركة النسائية الواسعة في الحراك وفي التحركات الشعبية في الشارع التي تميّزت بما يكاد يكون انعدام ظاهرة التحرش بالفتيات والنساء أثناء التحركات الشعبية، عادت ظاهرة التحرش الجنسي، بشكله اللفظي والجسدي ضد النساء والفتيات، خاصة في الأماكن العامة، الى البروز بقوة خلال الأشهر والسنوات التي تلت في ما اعتبر ارتداداً على مناخ "ثورة 25 يناير" وعملاً ممنهجاً لاستبعاد النساء وإقصائهن عن الحيز العام وعن التحركات الشعبية.

أدى ذلك بسرعة ملحوظة إلى تضافر جهود العديد من منظمات المجتمع المدني وظهور حركات ومبادرات متعددة مثل: "عملية مناهضة التحرش الجنسي"، "التحرير بودي جارد body guard"، "حركة بسمة"، "انتفاضة النساء في العالم العربي" و"تحرش"، وغيرها، بما في ذلك مبادرات تشكيل مجموعات حماية من المشاركين في التظاهرات والاعتصامات للتصدي المباشر للتحرش بالفتيات والنساء المتواجدين في الساحات العامة وفي التحركات. كما بادرت أيضاً بعض المنظمات الأهلية إلى إطلاق حملات إلكترونية تهدف الى توعية المجتمع بقضية تفشي العنف ضد المرأة في الأماكن العامة وضرورة التصدي لها والقضاء عليها، وقد ترك ذلك أثراً أيضاً على وسائل الإعلام حيث سلطت بعض البرامج الضوء على هذه الجريمة، وهو أمر لم يكن يحصل في السابق.

بشكل عام، فإن الحركات المدنية المناهضة للعنف ضد النساء، نجحت في أكثر من دولة عربية في فرض إصدار قوانين خاصة تجرم العنف ضد المرأة، وإن كانت متفاوتة من حيث شدة تجريمها للظاهرة. ومن بين الدول العربية التي سنت مثل هذه القوانين في السنوات الأخيرة العراق (قانون اتحادي في كردستان)، وفي لبنان، ومصر، وغيرها من البلدان، وكل ذلك تمّ بتأثير مباشر من الحملات المدنية.

3-4- مشروع الدمج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة (لبنان)

يعتبر هذا المشروع بمثابة تجربة نموذجية في لبنان والعالم العربي لشراكة بين المجتمع المدني والقطاع الخاص، تهدف إلى تطوير دمج الأشخاص ذوي الإعاقة اجتماعياً واقتصادياً، من خلال

تنمية قدراتهم ومهاراتهم الوظيفية، بالإضافة إلى توعية المجتمع وأرباب العمل على ثقافة الدمج والتنوع وتسهيل الضوء على إمكانيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

على الرغم من ان القانون اللبناني (رقم 2000/220) ينص على تخصيص نسبة 3% من الوظائف في كلا القطاعين العام والخاص للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن هذا القانون لم يطبق بعد. لذلك بادر اتحاد المقعدين اللبنانيين إلى فتح آفاق فرص العمل أمام الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التواصل مباشرة مع القطاع الخاص. وقد بدأ العمل اعتباراً من عام 2010 على مراحل، واتخذ في البداية شكل التواصل مع هيئات أصحاب الأعمال والشركات، والمناصرة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحققهم بالعمل.

في المرحلة الثانية من المشروع التي بدأت عام 2013، توصل الاتحاد على إلى عقد شراكات مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في بيروت والمناطق اللبنانية، وتوقيع بروتوكولات تعاون معها ومع عدد كبير من الشركات الصناعية والتجارية والخدماتية. وأفضى ذلك إلى تأسيس نواة الهيئة الداعمة للتنوع في لبنان، ودعم شركات القطاع الخاص بالمعلومات والخبرات المطلوبة والتوعية الكافية نحو بيئة عمل تحترم العامل ذي الإعاقة (توعوياً، وعلى مستوى التأهيل والتكيف الوظيفي والتجهيز المكاني وتعديل أدوات العمل). وأمكن خلال هذه الفترة تحقيق الإنجازات التالية:

- ✓ تنفيذ ورشة إقليمية بعنوان "نحو عمل لائق للجميع ما بعد 2015" استقطبت أكثر من 100 مشارك من هيئات اقتصادية وشركات قطاع خاص ومنظمات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- ✓ توقيع بروتوكولات تعاون مع أكثر من 50 شركة من مختلف القطاعات لاعتماد معايير الدمج؛
- ✓ تدريب 83 موظفاً من أقسام الموارد الاجتماعية التابعة لـ 40 شركة حول أنظمة التوظيف الدامجة؛
- ✓ توفير دراسات تجهيز هندسي لأكثر من 35 شركة؛
- ✓ توفير خدمات التدريب والمتابعة لـ 540 شخصاً ذوي إعاقة لتمكينهم من دخول سوق العمل؛
- ✓ تدريب وتوظيف 130 شخصاً ذوي إعاقة في مجالات مختلفة؛
- ✓ توفير التدريب لـ 50 شخصاً من أهالي الأشخاص ذوي الإعاقة حول كيفية مساندة ودعم أبنائهم؛
- ✓ تدريب أكثر من 50 مستشار توظيف من القطاع العام في مصر وسلطنة عمان حول تقنيات الدمج في مكان العمل.

هذا المشروع يقيم اليوم شراكة مع 16 هيئة اقتصادية ونقابية (غرف تجارة وصناعة، جمعيات صناعيين، نقابة أصحاب الفنادق، نقابات مهنية)، كما أصبح هناك في لبنان 42 شركة عضواً في الهيئة الداعمة للتنوع، و52 شركة موقعة على بروتوكول تعاون، و76 شركة ومؤسسة متعاونة معه.

يشكل هذا المشروع تجربةً مميّزةً بالنسبة إلى اتحاد المعقدين اللبنانيين لكونه المشروع الأوسع الذي يتضمّن شراكة واسعة مع القطاع الخاص. كما أن الاتحاد يعمل في مجالات أخرى، لا سيّما إنشاؤه لمرصد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أنه يشارك سنوياً في الاجتماعات الدورية التي تعقدها لجنة متابعة تطبيق الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة في نيويورك منذ عام 2012، بالإضافة إلى المشاركة في اجتماعات البنك الدولي الخاصة بالموضوع والمناقشات الإقليمية والدولية عن أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد 2015 لإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في هذه الخطة.

ومن الضروري الإشارة إلى أن نجاح التجارب الوطنية والمثابرة على العمل، من شأنه أن يقود إلى نجاحات أخرى كما هي الحال بالنسبة للتجربة الحالية، حيث استحق هذا المشروع أن يُصنّف من قبل منظمة اليونيسكو كواحد من أفضل 10 تجارب عالمية تم اختيارها من أصل 79 تجربة في المنطقة العربية تهدف إلى تعزيز فرص العمل للشباب.

والجدير بالذكر أن اتحاد المعقدين يرأس "المنتدى العربي للأشخاص المعوقين"، الذي تأسس عام 2013 بمشاركة 13 دولة عربية، وقد تم انتخاب رئيسة المنتدى العربي لمنصب نائب رئيس "المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين" في مؤتمرها الذي عقد في الهند في نيسان/أبريل 2016، بمشاركة ممثلين عن 75 دولة.

5- الرصد والتقييم والمساءلة

لعملية الرصد والتقييم والمساءلة دور مساوٍ بالأهمية ومتوازٍ مع دور المجتمع المدني الهام في المناصرة والتعبئة الذي يتم أثناء وضع الخطط أو تنفيذها. والمسوغ المنطقي والعملي لهذا الدور هو المسوغ المنطقي عينه للمناصرة والتعبئة. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع منظمات المجتمع المدني، بسبب قربها من المواطنين وحيادها، أن تقدم تقييماً موضوعياً لمقدار نجاح تحقيق الأهداف ووصول الخدمات إلى الفئات والأشخاص الذين يستهدفهم التخطيط.

إن قدرة المجتمع المدني على أداء هذه المهمة بفعالية يتوقف إلى حد كبير على امتلاكه المهارات والقدرات المناسبة؛ كما لا بد من توافر البيئة المساعدة على تحقيق ذلك، لا سيّما ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، ووجود أطر ومساحات وآليات يتحقق من خلالها التفاعل المطلوب بين المواطن والمسؤول، ويستطيع المواطن فيها إسماع صوته وتبيان رأيه.

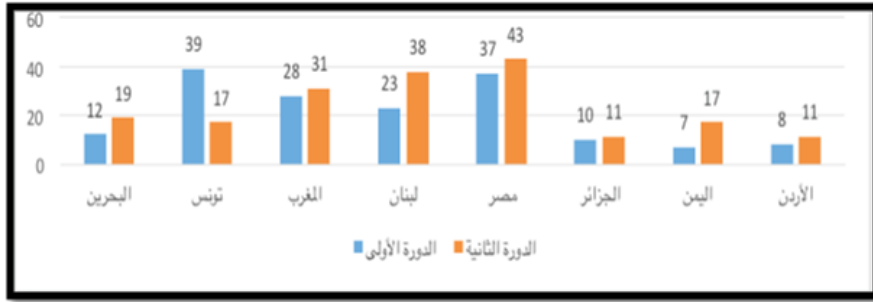
من الأمثلة على هذه الدور:

5-1- المساءلة باستخدام الآليات الدولية: دور المجتمع المدني في تقارير الاستعراض الدوري الشامل (UPR) التابع لمجلس حقوق الانسان

وصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الاستعراض الدوري الشامل (UPR) بأنه يملك "إمكانات كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في أشد بقاع العالم ظلمة". انطلق العمل بهذه الآلية عام 2008، وتكمن فرادتها في كونها عملية مراجعة شاملة لمختلف الأبعاد المتصلة بحقوق الانسان، تتم كل أربع سنوات ونصف لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتتم باعتماد آليات تشاركية حيث يلعب ممثلو المجتمع المدني دوراً مؤثراً نسبياً ضمن قواعد وآليات محددة.

نُفذت حتى الآن دورتان (الأولى بدأت 2008 والثانية 2012)، شارك فيهما حتى الآن ثمانية بلدان عربية. تراوح عدد منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدورة الأولى بين 7 مشاركات في اليمن كحدّ أدنى، و39 مشاركة في تونس كحدّ أقصى. أما في الدورة الثانية فكان الحد الأدنى 11 مشاركة في الأردن واليمن، والحد الأقصى 43 مشاركة في مصر.

الشكل 5: مشاركات المجتمع المدني في الاستعراض الدوري الشامل



المصدر: المراجعة الدورية الشاملة والمجتمع المدني (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

(ANND، 2016)

شجعت آلية الاستعراض الدوري الشامل منظمات المجتمع المدني على تشكيل ائتلافات على المستوى الوطني من أجل القيام بحملات المناصرة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في بلدانها، ومن أجل المساهمة في إعداد الملفات والتقارير التي ترفع الى مجلس حقوق الإنسان، ومن ضمنها القيام بمراجعة التقارير التي تقدمها الحكومات، وتقديم الملاحظات والمساهمات. كما أن منظمات المجتمع المدني تشارك في اجتماعات المجلس في جنيف لمناقشة تقارير الدول، ولها الحق في تنظيم أنشطة موازية، كما أنها تقوم بمتابعة أداء الحكومة لجهة الالتزام بالتوصيات التي وجهها المجلس إليها.

ففي مصر تكوّن الائتلاف من 51 جمعية و79 نقابة؛ وفي لبنان تكوّن من 80 منظمة. أما التجربة التي نعرضها في ما يلي فهي خاصة بالأردن الذي شارك في دورة الاستعراض الدوري الشامل

الأولى في شباط/فبراير 2009 ولدورة الاستعراض الدوري الشامل الثانية في تشرين الأول/أكتوبر 2013.

تشكل لهذه الغاية ائتلاف "إنسان" قبل نحو سنة من الاستعراض الفعلي، في كانون الأول/ديسمبر 2012 وكان الغرض من التحالف إعداد تقرير للاستعراض الدوري الشامل الثاني للمملكة الأردنية الهاشمية ومتابعة القضايا المتعلقة بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان ومعاييرها في المملكة إلى جانب توصيات أعضاء الفريق العامل الصادرة عن الدورة الأولى للاستعراض الدوري الشامل في إعداد التقرير. أجرى تحالف "إنسان" مشاورات مكثفة ودورية بين أعضائه⁶، ودارت مناقشات حول القضايا ذات الأولوية بهدف صياغة التوصيات.

طوّر الائتلاف استراتيجية نشطة مع التركيز على التغطية الاعلامية:

- العمل مع كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، تمت مواكبته إعلامياً؛
 - اجراء عدد من المقابلات مع الإذاعات والتلفزيونات والصحف في ما يتعلق بالاستعراض الدوري الشامل بما فيها إذاعة مونتني كارلو ومحطات إذاعية أردنية؛
 - عقد مؤتمر صحفي في الأردن ونشاط مناصرة في جنيف.
- بمجرد انتهاء المراجعة الدورية، دعت لجنة الحريات في البرلمان الأردني تحالف "إنسان" إلى مناقشة أولويات حقوق الإنسان في الأردن في ضوء توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وقد حضر عدد من الوزراء هذا الاجتماع من ضمنه وزير الإعلام والعدل.
- وعلى الرغم من أن الإطار التشريعي والمناخ العام لم يكونا مؤاتيين تماماً لعمل المجتمع المدني في الأردن الذي كان يسعى إلى إدخال تعديلات على القانون والممارسة، إلا أن آلية المراجعة الدورية أتاحت إقامة حوار داخلي بين الأطراف المعنيين حيال مسائل حقوق الإنسان، كما أنها أتاحت الفرصة لحملة مناصرة وتوعية، وحظيت باهتمام إعلامي جيد.

6 شمل الائتلاف منظمات المجتمع المدني التالية: مركز فينيكس للدراسات المعلوماتية الاقتصادية، ومركز دعم للتدريب والاستشارات، وتمكين لحقوق الإنسان والمساعدة القانونية، ومركز العدل للمساعدة القانونية، واتحاد المرأة الأردنية، ومرصد الإنسان والبيئة، والاتحاد الأردني للنقابات التجارية المستقلة، والمرصد العمالي الأردني. وانضم إلى هذه المنظمات أربعة افراد من محامين وصحفيين.

2-5- الأكاديميون وعملية رصد السياسات (سلطنة عمان)

تأسست الجمعية الاقتصادية العُمانية في 11 كانون الأول/ديسمبر 2001، وتتكون عضويتها من حملة الشهادات العلمية في مجالات علم الاقتصاد المختلفة. حدد النظام الأساسي للجمعية عدة مهام تقوم بها الجمعية تتراوح بين تنشيط البحث العلمي وتطوير المهنة والدفاع عن مصالح المنتسبين إليها، كما تشمل التعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاستعانة بالخبراء وإبداء الرأي في النواحي الاقتصادية إذا طلب منها ذلك. وفي هذا السياق، فإن حكومة سلطنة عُمان غالباً ما تلجأ إلى الجمعية من أجل مراجعة خططها العامة والقطاعية، وتقارير التنمية البشرية، وغيرها.

قدمت الجمعية مرات عدة المشورة للحكومة في المجالات المشار إليها، وساهمت في إعداد تقارير التنمية البشرية أو مراجعة الدراسات التي استندت إليها، ونظمت عدداً من الندوات والمؤتمرات في السياق نفسه. ومن ضمن المبادرات المميزة للجمعية إنتاج "الدليل الوطني للتنمية: عُمان التي نريد" الصادر عن الجمعية في 25 آذار/مارس 2013.

أنتجت الجمعية دليلاً وطنياً للتنمية بموجب قرار مؤتمر الجمعية في شباط/فبراير 2013 الذي نص على "إعداد دليل وطني للتنمية يمثل رؤية استراتيجية جديدة للسلطنة تتسم بالديناميكية لمواجهة التحديات المستجدة وضمان تحقيق التنمية المستدامة... وأن يتم من خلاله تقييم الخطط الحالية وتحديد الخيارات المستقبلية بناء على معايير ومؤشرات تنموية ذات أهداف محددة قابلة للقياس". ويعدّ هذا الدليل أحد الأمثلة على دور المجتمع المدني -ممثلاً بجمعيات مهنية متخصصة- في متابعة خطط التنمية الوطنية، وتقييمها، واقتراح البدائل.

يحلل القسم الأول من الدليل أهم الخصائص التنموية في السلطنة، ثم يقدم الرؤية الجديدة المقترحة في مختلف مجالات التنمية البشرية (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والمؤسسية، والبشرية)، ويقترح خارطة طريق لإعداد خطة التنمية المستقبلية ويضع سيناريوهات للمستقبل. ويعتبر ذلك مساهمة علمية ومعرفية من المجتمع المدني الأكاديمي، في مراجعة السياسات، واقتراح البدائل، تتوافق مع الطبيعة الأكاديمية والمهنية للجمعية المعنية.

3-5- المساءلة القضائية ودور المجتمع المدني (مصر)

مع تطور النظريات والممارسات الحقوقية يتوسع مسار المساءلة الذي يمكن للمجتمع المدني أن يسلكه، والآليات التي يمكن أن يستخدمها، بما فيها المسار القضائي، لا سيّما عندما تسمح التشريعات الوطنية لمنظمات المجتمع المدني استخدام هذه المسارات. والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو أحد المراكز المتخصصة في هذا المجال، وقد كان ناشطاً خلال السنوات الخمس الماضية في مجال المراجعة القضائية لعدد من العقود بين شركات أجنبية والدولة المصرية التي تضمن شروطاً مجحفة، ونجح في انتزاع قرارات بتعديلها لصالح مصر.

سلك المركز مسار المراجعة القضائية في قضايا داخلية، ومنها انتزاع حكم قضائي بإلزام الحكومة المصرية بوضع حد أدنى للأجور بناء على دعوة فردية تقدم بها مواطن مصري وتولاها المركز ابتداء من 30 كانون الأول/ديسمبر 2008. والمدعى عليه الرئيسي في هذه الدعوى كان

وزير التخطيط حيث أن قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 ينص على أن "ينشأ مجلس قومي للأجور برئاسة وزير التخطيط، يختص بوضع الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي بمراعاة نفقات المعيشة وبإيجاد الوسائل والتدابير التي تكفل تحقيق التوازن بين الأجور والأسعار". وقد حكمت المحكمة لصالح المدعي الذي يعمل بشركة مطاحن ويتقاضى أجراً أساسياً مقداره 368 جنيه ولديه أسرة من زوجة وخمسة أبناء ويدفع 220 جنيها شهرياً إيجار مسكنه. والحكم الذي صدر لصالح المدعي هو في حقيقته حكم عام لأنه قضى بإلزام الحكومة المصرية بوضع حد أدنى للأجور، الأمر الذي يفيد جميع الأجراء ويساهم في حفظ حقوقهم وفي تخفيف الفقر.

مثل هذا النوع من المساءلة القضائية لا يزال محدود الانتشار في المنطقة العربية، حيث غالباً ما لا تعطي التشريعات الوطنية للمجتمع المدني الحق في إطلاق مراجعة قضائية إلا بشكل استثنائي، إضافة إلى أن ذلك يتطلب توفر قدرات ومهارات خاصة لدى منظمات المجتمع المدني الراغبة في سلوك هذا الطريق.

الجزء الخامس: دور المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

1- تجربة المجتمع المدني مع الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية

مثل باقي مناطق العالم، كان التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية متفاوتاً حسب البلدان وحسب الأهداف والمقاصد. كما أن الصعوبات والمعوقات التي واجهتها المنطقة العربية عموماً في الفترة ما بين 2000 و2015، أو التي واجهتها مجموعة بلدان أو بلد عربي معين، تفاوتت بين حالة وأخرى. وتواجه دول العالم العربي منذ 2011 حتى اللحظة، مشكلات تطال الأمن والاستقرار بسبب الحروب والنزاعات والاحتلال. كذلك، يواجه عالماً العربي تحولات ذات طابع سياسي ومؤسسي، وتحديات خطيرة تتعلق بالوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وتفكك منظومة القيم، ذات طابع مصيري، بالإضافة إلى تحديات مشتركة مع مناطق العالم الأخرى. وقد ترك كل ذلك آثار سلبية عميقة على مسار التنمية في المنطقة العربية، ويتوقع أن يستمر هذا التأثير في السنوات القادمة.

لقد تعاملت المنطقة العربية، لا سيما الحكومات، مع مسار الأهداف الإنمائية للألفية بشكل مشابه نسبياً لما حصل في معظم دول العالم الأخرى، ومثابه للاتجاهات السائدة عند الشركاء الدوليين أيضاً. فغلبت المقاربة القطاعية ووجدت بعض البلدان العربية أن الأهداف والمقاصد لا تتناسب مع مستوى التنمية فيها، وكذلك وجدت دول أخرى أنها لا تنطبق عليها إلا جزئياً؛ وبقيت عمليات التنسيق بالحد الأدنى الضروري ولم تتجاوزها. وبالتالي، حققت بعض الدول إنجازاً في هذا الهدف أو ذاك، إلا أن المحصلة الإجمالية كانت أقل من المتوقع والمطلوب، وهو أمر ناقشته التقارير الإقليمية والوطنية عن التقدم المحرز في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية التي صدرت خلال السنوات السابقة.

على الرغم من ذلك، احتوت التجربة العربية أيضاً بعض النماذج الإيجابية في التعامل مع مسار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك في مجال الشراكة تحديداً، يمكن الاستفادة منها في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة. ومنها تجربة الشراكة في مجال تكييف الأهداف الإنمائية للألفية وطنياً، وبناء قدرات الشركاء في هذا المجال، التي يمكن اعتبارها من التجارب المتقدمة مقارنة بالأقاليم الأخرى.

هذه التجربة والشراكة التي تستعرضها هذه الورقة – لا تزال مستمرة حتى الآن – انطلقت من مشروع دولي لبناء القدرات الإحصائية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية عام 2005 وهو برنامج شمل كل مناطق العالم. قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة المشروع عالمياً، وتولت الإسكوا إدارته في المنطقة العربية. تتميز التجربة العربية هنا في تنظيم عدد كبير نسبياً من الأنشطة تحت هذا العنوان، وتحويله من برنامج لمحو الأمية الإحصائية إلى برنامج إقليمي من أجل تكييف الأهداف الإنمائية للألفية في خدمة السياسات الوطنية للدول العربية.

بلغ هذا النشاط ذروته في الفترة ما بين 2005 و2008، واستمر إلى ما بعد ذلك، وتميّز بأنه انطلق منذ البداية من الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في المنطقة (شريكان رئيسيان هما شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (الشبكة العربية) ومركز المرأة العربي للتدريب والبحوث (كوثر)، وشركاء وطنيون آخرون، بالإضافة

الى الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). أي أن هذه التجربة كانت في الأساس شراكة بين المجتمع المدني ومنظمات الأمم المتحدة، اتسعت لتطال الأطراف الأخرى (لا سيما الحكومات) في الأنشطة المختلفة.

مخرجات الشراكة

نتج عن هذه الشراكة، التي لعبت فيها منظمات المجتمع المدني من شبكات إقليمية ومنظمات وطنية دوراً حاسماً، المخرجات التالية:

1- إنتاج منهجية عربية لتكثيف الأهداف الإنمائية للألفية، بمشاركة كاملة بين الأطراف الأربعة الأساسية الشريكة (الإسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكة العربية، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر)؛

2- تشكيل فريق إقليمي لبناء القدرات من الأطراف الأربعة، وغيرها من الشركاء من منظمات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية المعنية؛

3- تنفيذ 12 دورة تدريبية في الفترة ما بين 2005 و2008، منها دورة تدريبية دولية، 6 إقليمية، و5 وطنية. كما شاركت جميع الدول العربية (ما عدا سلطنة عمان، وجزر القمر). في هذه الدورات ممثلة بـ 255 متدرباً. ويجسد المشاركون الشراكة الفعلية بين مختلف الأطراف (ما عدا القطاع الخاص) حيث بلغت نسبة المشاركة 34% من منظمات المجتمع المدني، و26% من الحكومات، و15% من الأمم المتحدة، و12% من الإعلاميين، و10% من الجامعات ومراكز الأبحاث، و3% من فئات أخرى. وقد تم تنفيذ كل هذه الدورات باستثناء الدورة التدريبية الدولية الأولى من قبل مدربين عرب. وقد اتم إعداد المواد التدريبية واختبارها في هذه الدورات، ثم جمّعت وطوّرت في الدليل التدريبي الذي صدر عام 2008؛

4- إنتاج دليل تدريبي باللغة العربية "التخطيط والعمل من أجل أهداف الألفية: دليل تدريبي لمنظمات المجتمع المدني والإعلاميين في البلدان العربية" عام 2008، احتوى على 6 وحدات تدريبية مع عروض وموارد مرجعية وتم بناء مواد الدورات التدريبية التي أشير إليها في الفقرة السابقة؛

5- بعد صدور الدليل، نُفذت خلال عام 2009 عدة دورات تدريبية في الأردن (3 دورات لكل الشركاء) ولبنان (دورة محلية)، والعراق، ودورة إقليمية في مسقط لدول مجلس التعاون الخليجي.

6- إنتاج مواد تدريبية جديدة تعتمد المنهجية نفسها هي التالية:

أ- الأهداف الإنمائية للألفية: دليل البرلمانين، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية عام 2012؛

ب- التنمية المحلية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية: دليل مرجعي للجمعيات والمجالس البلدية والمحلية (3 أجزاء)، صادر عن الإسكوا ومؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة والبنك الإسلامي للتنمية، عام 2013؛

ت- المساواة وتمكين المرأة في العالم العربي من أهداف الألفية الى أجندة ما بعد 2015: دليل مرجعي وتدريب (من جزئين: الدليل والتمارين)، صادر عن الإسكوا ومنظمة هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر، عام 2013.

7- إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في عمل منظمات المجتمع المدني الشريكة والمؤسسات الإعلامية، وتنظيم أنشطة وإنتاج مواد وبرامج إعلامية، واستدامة الاهتمام بالأجندة العالمية للتنمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 حالياً. شمل ذلك أيضاً إنتاج تقرير تقييمي عن العمل المشترك (الشبكة العربية وكوثر)، وعن إدماج الأهداف الإنمائية للألفية في السياسات الوطنية (الشبكة العربية)؛

8- إدراج الشراكة مع الحكومة والجامعات ومع منظمات المجتمع المدني في أنشطة المناصرة للأهداف الإنمائية للألفية، ومنها إعداد "تقرير الأهداف الإنمائية في زمن التحوّل: نحو تنمية تضمينية شاملة" لعام 2001 الصادر عن الإسكوا بالشراكة مع أندية الروتاري في لبنان، واستخدامه في أنشطة مناصرة عدّة، واعتماده في معهد العلوم الاجتماعية من قبل أساتذة التنمية وتوزيعه على المدارس الثانوية بالتعاون مع وزارة التربية؛

9- استخدام كل هذه الموارد في تقديم الدعم الفني لعملية التكيف الوطنية والإقليمية، مثل تكييف الأهداف الإنمائية للألفية بحسب خصائص دول مجلس التعاون الخليجي؛ دعم مسارات تشاركية وإنتاج خطط إنمائية مستندة الى الأهداف الإنمائية للألفية مكيفة وطنياً في عدد من الدول العربية: الأردن، والبحرين، والسودان، وفلسطين، والمغرب، واليمن، الى جانب تجارب أقل اكتمالاً في العراق ولبنان ودول أخرى؛

10- مساهمة نشيطة من قبل منظمات المجتمع المدني، لا سيّما الشبكات الإقليمية في الأنشطة الإقليمية والعالمية ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، مثل:

أ- مساهمة في قمة المراجعة العشرية للأهداف الإنمائية للألفية عام 2010، وتوسع في نشاط المجتمع المدني بعدها في المنطقة العربية؛

ب- تولي شبكات إقليمية عربية إدارة الحوارات الخاصة بالمجتمع المدني في إطار تحضير أجندة ما بعد 2015، التي أفضت الى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

ت- توسع الاهتمام بين الجمعيات المعنية بالإعاقة وإدماج قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في مسار التحضير لأجندة ما بعد 2015، ومشاركة ممثلين عن الشبكة الإقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية في المنتديات الدولية وتقديم مساهمات في هذا الإطار؛

ث- مشاركات إقليمية في أنشطة جامعة الدول العربية، وفي المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وتقديم مساهمات هامة بما في ذلك المشاركة في تنظيم بعض الأنشطة والمنتديات الى جانب المنظمات الدولية المعنية.

ج- مشاركات وطنية عديدة، وتجارب ميدانية محلية وقطاعية استوحت الأهداف الإنمائية للألفية.

يعبّر ما سبق عرضه عن جزء مما أنجز تحت هذا العنوان. أما الرسالة التي توجهها هذه الورقة فهي تسليط الضوء على قيام شراكة قوية ومنتجة مع المجتمع المدني في مسار الأهداف الإنمائية للألفية وعلى فائدتها لجميع الأطراف حيث أنها ساهمت في توليد أنشطة أخرى لا يمكن حصرها. وهي شراكة عمرها سنوات ولا تزال مستمرة، وسوف تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة لإعادة تفعيلها على نطاق أوسع وأكثر تقدماً.

غطت هذه الشراكة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، وأنتجت معرفة جديدة على المستوى المفهومي، كما أنتجت برنامجاً لبناء القدرات، وأنشطة تعاون ملموسة بين مختلف الأطراف الحكومية والأكاديمية والمدنية. إلا أن نقطة الضعف الأكثر أهمية كانت عدم التمكن من إشراك القطاع الخاص، يقابلها نجاح في إشراك الإعلاميين بشكل منهجي، والتعامل معهم كشريك تنموي، إضافة إلى لفت النظر إلى أهمية الإعلام والتواصل. وقد أظهر التفاعل مع شركائنا في الدول الأعضاء خلال الأشهر الأخيرة التي تلت تبني خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ازدياد أهمية دور الإعلام والتواصل، خصوصاً أثناء عمل الإسكوا في السودان، والعراق، واليمن. ومن المتوقع أن يكون اهتمام الإعلام قوياً أيضاً في الدول الأخرى. كما أن هذه الشراكة شملت مختلف مراحل العملية التنموية، في مسارها من لحظة التشكل المفهومي إلى التنفيذ والمتابعة والمراجعة.

2- دور المجتمع المدني في مراحل التخطيط والتنفيذ لخطة التنمية المستدامة لعام 2030

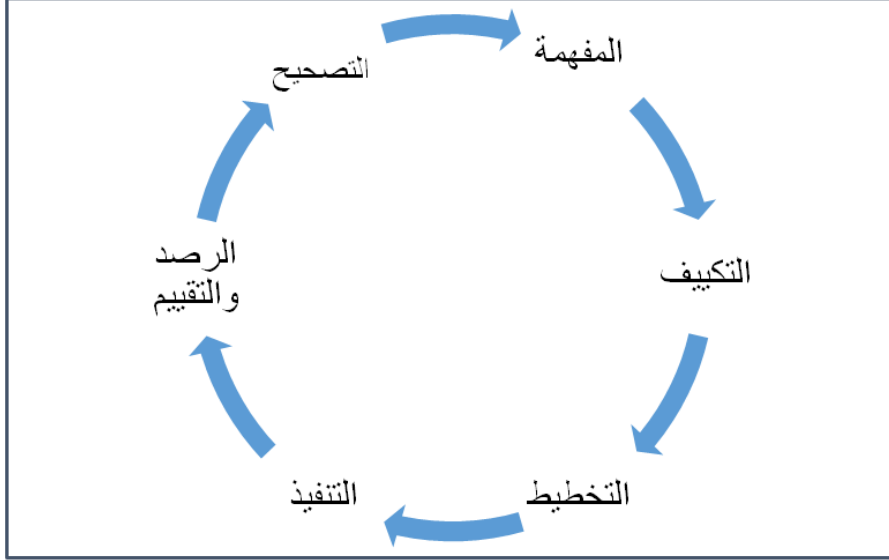
اعتباراً من الأول من كانون الثاني/يناير 2016 بدأ سريان خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تشكل الإطار العالمي الأشمل للأولويات والتوجهات التنموية للعقد ونصف العقد القادمين. أكد مضمون الخطة على دور المجتمع المدني في تنفيذ هذه الأجندة عالمياً وإقليمياً، كما على المستوى الوطني.

تضمّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مفردات جديدة ولغة قوية أيضاً. فعنوانها "تحويل عالمنا"؛ وشعارها "تنمية لا تسثني أحداً" (وهي التعبير العربي المقابل لـ no one is left behind). بالإضافة إلى ذلك، فإن النداء المتضمن في القسم الأول من الخطة (الإعلان) والذي استشهدنا به في بداية هذه الورقة يستخدم تعبير **نحن الشعوب** في تأكيده على المشاركة المواطنة بالمعنى الواسع، ثم يعدد الشركاء ومن ضمنهم المجتمع المدني، ويرى في تملك الناس لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسعيهم الفعال إلى تحقيقها، الشرط الضروري لنجاحها.

يعيدنا ذلك إلى ضرورة مشاركة الناس، والمواطنين، والمجتمع المدني، في كل مراحل العمل على تنفيذ الخطة التنموية على مختلف المستويات (العالمية والإقليمية والوطنية)، وفي مختلف مراحل دورة حياتها، وللمجتمع المدني دور في كل مرحلة، من الولادة إلى الإنجاز بعد 15 عاماً من الآن.

يمثل الشكل 6 أدناه مراحل دورة حياة خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

الشكل 6: مراحل دورة حياة خطة التنمية المستدامة لعام 2030



للمجتمع المدني دوره في كل مرحلة.

- 1- في مرحلة **المفهمة** (صياغة المفاهيم)، لا بد من حضور المجتمع المدني – وهو حاضر فعلاً – في المنتديات العالمية والإقليمية من أجل ضمان حضور وجهة نظره في صياغة الخطة وتفسيرها، والحرص على التوازن في التعبير عن وجهات نظر جميع الاطراف؛
- 2- في عملية **التكيف الوطني** مشاركة المجتمع المدني ضرورية من أجل إسماع صوت الفئات الاجتماعية المهمشة وضمان أن تكون عملية التكيف تجميعية وشاملة ومعبرة عن التنوع القائم في المجتمع، ومن ثمّ التعبير عن ذلك في الصيغة الوطنية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- 3- في مرحلة **التخطيط**، على المجتمع المدني أن يحرص على إدراج أولويات الفئات المهمشة ومن لا صوت لهم، وحاجاتهم في الخطط الوطنية، وأن تكون هذه الخطط مستجيبة لاحتياجات جميع الفئات على النحو الأمثل؛
- 4- في مرحلة **التنفيذ** يقع على المجتمع المدني قسط من المسؤولية في التدخل الوطني والقطاعي والمحلي لتقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع الإنمائية؛
- 5- في **الرصد والتقييم**، حيث على المجتمع المدني أن يقوم بمتابعة علمية وبتقييم موضوعي للتقدم المحقق؛
- 6- أخيراً، على المجتمع المدني أن يلعب دوره أيضاً في **المساءلة والتصحيح**، بحيث يساهم في تطوير الاتجاهات والاستراتيجيات الوطنية لتصبح أكثر تقدماً واستجابة من سابقتها، بالاستفادة من التجربة ومن التقدّم المعرفي الذي لا يتوقف.

3- دور وطني وإقليمي وعالمي

كما أن للمجتمع المدني دوراً محدداً في كل مرحلة من مراحل الدورة التنموية، كذلك له دور في كل المستويات العالمية والإقليمية، أو شبه الإقليمية والوطنية والمحلية. ولكل مستوى من هذه المستويات أهداف وأولويات معينة يجب أن تُولى العناية، وأن يقابلها أدوات التنفيذ الملائمة.

من الطبيعي ألا تستطيع كل منظمة من منظمات المجتمع المدني منفردة أن تكون فاعلةً على كل المستويات (ولاً في كل المراحل التي ذكرت في الفقرة السابقة)، إلا ان مجموع منظمات المجتمع المدني، بصفاتها كلاً، لا بد أن تغطي كل المراحل وكل المستويات، ضمن توزيع عمل مناسب. وإذا كان المستوى الدولي والإقليمي هو من أولويات الشبكات الإقليمية بالدرجة الأولى، فإن الشبكات والجمعيات المحلية القاعدية والنقابية وغيرها هي الأكثر تأهيلاً للتعامل مع المستوى الوطني والمحلي أو القطاعي.

في ما يلي بعض الأفكار المتعلقة بدور المجتمع المدني في كل مستوى، والتحديات التي يواجهها:

المستوى الوطني

على المستوى الوطني، الذي يشمل أيضاً المستوى القطاعي والمحلي، فإن أدوار المجتمع المدني متعددة جداً، ووسائل العمل متنوعة، وإمكانيات المشاركة وأشكالها مفتوحة لكل أشكال التنظيمات والحركات والحملات.

وفي ما يخص تنفيذ خطة التنمية الوطنية المستندة الى خطة التنمية المستدامة لعام 2030، يُفترض أن تطل هذه المشاركة مختلف مراحل رسم السياسات الوطنية، ومن ثم إلى التنفيذ، والرصد والمتابعة وأخيراً المساءلة.

- في مرحلة تطوير السياسات الوطنية، لا بد أن تشارك منظمات المجتمع المدني في عضوية اللجان الوطنية التي تتولى إدارة إعداد الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، وأن تشارك في عملية التكييف الوطني، والحرص على إسماع صوت الفئات الأكثر تهميشاً.
- وفي مرحلة التنفيذ، يتحمل المجتمع المدني اقسطه من مهام تقديم الخدمات أو تنفيذ المشاريع التنموية.
- في مرحلة المتابعة والرصد، ثم المساءلة (وهو دور رئيسي لا يجب إهماله) على المجتمع المدني أن يلعب دوره بحيادية وكفاءة، الأمر الذي يتطلب تطوير مهاراته ومعارفه للقيام بهذا الدور، بما في ذلك بناء التحالفات الضرورية لضمان التأثير في تصحيح السياسات.

المستوى الإقليمي

يعتبر المستوى الإقليمي في بالغ الأهمية في ما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ولجهة الشراكة بين كل الأطراف، بما في ذلك لجهة دور المجتمع المدني في هذا المستوى.

- **المضامين:** لا تزال القضايا الإقليمية بالمعنى الدقيق للكلمة خجولة الحضور في الخطط التنموية، حيث التركيز منصب على المستوى الوطني، مع حضور للقضايا الدولية بحكم وجود آليات متابعة وأهداف دولية، في حين لا يوجد جهد كاف لتحديد قضايا إقليمية، ما عدا بعض القضايا الخاصة والجزئية، التي

تشكل محور اهتمام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بالمستوى نفسه من التبليور.

في هذا الصدد، يمكن للمجتمع المدني ان يحرص على اقتراح قضايا ومهام ذات طابع إقليمي، تكون موضوع اهتمام مشترك بين منظمات المجتمع المدني في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030. مثل هذه القضايا ليست مفتعلة وهي قائمة في بعض المجالات ولا بد من تطويرها. مثلاً هناك تنسيق قائم في بعض المجالات البيئية التي تفرضها طبيعة المشكلات البيئية نفسها، كمصادر المياه المشتركة؛ كذلك ثمة قضايا مشتركة في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. لكن لا بد من التوسع ليشمل التعاون قضايا أخرى لا مطروحة بخجل مثل إمكانية التنسيق في مجال الخبرات في تقديم الدعم للاجئين وحماية حقوقهم (وهي مشكلة مشتركة في أكثر من دولة)، وكذلك إمكانية طرح قضايا العمالة المهاجرة والوافدة بين البلدان المصدرة والمستقبلة، أو التعاون وبناء القدرات فيما يختص بسياسة الجوار الأوروبي أو التجارة الدولية وغيرها من القضايا المشتركة.

- **الآليات:** تتعلق نقطة الضعف الأساسية بتطوير هياكل المؤسسات الإقليمية لا سيما جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، لجهة ضرورة تحديث الهياكل من مجالس ولجان وآليات بما يسمح بمشاركة أوسع للمجتمع المدني. كذلك تكمن أهمية تطوير العلاقات مع المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بتوسيع العمل والتعاون سواء لجهة الأجنداث أو لجهة الشركاء الذي يجب ان لا يقتصر على منظمات محدّدة يتكرّر العمل معهم.

- **المعنيون:** هم أيضاً بالدرجة الأولى الشبكات الإقليمية والاتحادات النقابية والمهنية الإقليمية، الى جانب الشبكات والمنظمات الوطنية. ويتركز الموضوع الأساسي هنا حول إزالة أجواء انعدام الثقة بين ممثلي الحكومات وممثلي المجتمع المدني، وبناء حوارات حقيقية بين الطرفين، وفي هذا السياق، على منظمات الأمم المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً في تسهيله وإيصاله إلى نتائج ملموسة.

المستوى الدولي

غالباً ما تكون الأجنداث والأنشطة والمسارات محدّدة مسبقاً وقبل وقت طويل على هذا المستوى. إن حضور ممثلي المجتمع المدني العربي ضروري جداً. ولضمان هذا الحضور يجب الاستفادة الى الحد الأقصى من الآليات وقنوات المشاركة الموجودة (الآليات الدائمة: مثل نظام الاعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والآليات الطارئة: أي الخاصة بكل نشاط).

بالنسبة الى ممثلي المجتمع المدني العربي، فإن المحاور الرئيسية لمساهمته دولياً تتلخص في ما يلي:

- **المضامين:** يمكن للمجتمع المدني من خلال حضوره في المنتديات العالمية ومن خلال شبكة تحالفاته الدولية، أن يحرص على طرح القضايا والأولويات الإقليمية لا سيما في المجالات التي لا تلقى اهتماماً كافياً مثل قضايا الهجرة، والنزوح واللجوء، وتعميق النظرة الى قضايا النزاع والتمييز بين أنواعها لا سيما الحروب والاحتلال مقابل النزاعات الداخلية. كما يمكنه أن يطرح الأولويات المتصلة بالاقتصاد العالمي، لا سيما قضايا الديون، والتجارة الدولية وشروطها، والزام الشركات المتعددة الجنسيات بمعايير

حقوق الانسان والسلامة البيئية، والسعي نحو استقرار أسعار المواد الزراعية والمواد الأولية، والاهتمام خصوصاً برفع قضايا الدول العربية الأقل نمواً. ويقع على عاتق المجتمع المدني أيضاً أن يرفع الصوت عالياً في مجال الحفاظ على السلم والحوكمة الرشيدة، وللضغط من أجل اعتبار قضية السلم والأمن قضايا عالمية لا إقليمية. كما يمكنه الضغط من أجل تجاوز المقاربات الأمنية والعسكرية لما تواجهه الدول العربية من مشاكل، ولا سيما التطرف والإرهاب، والتشديد على الترابط بين السلم والأمن والتنمية واحترام حقوق الانسان والعدالة.

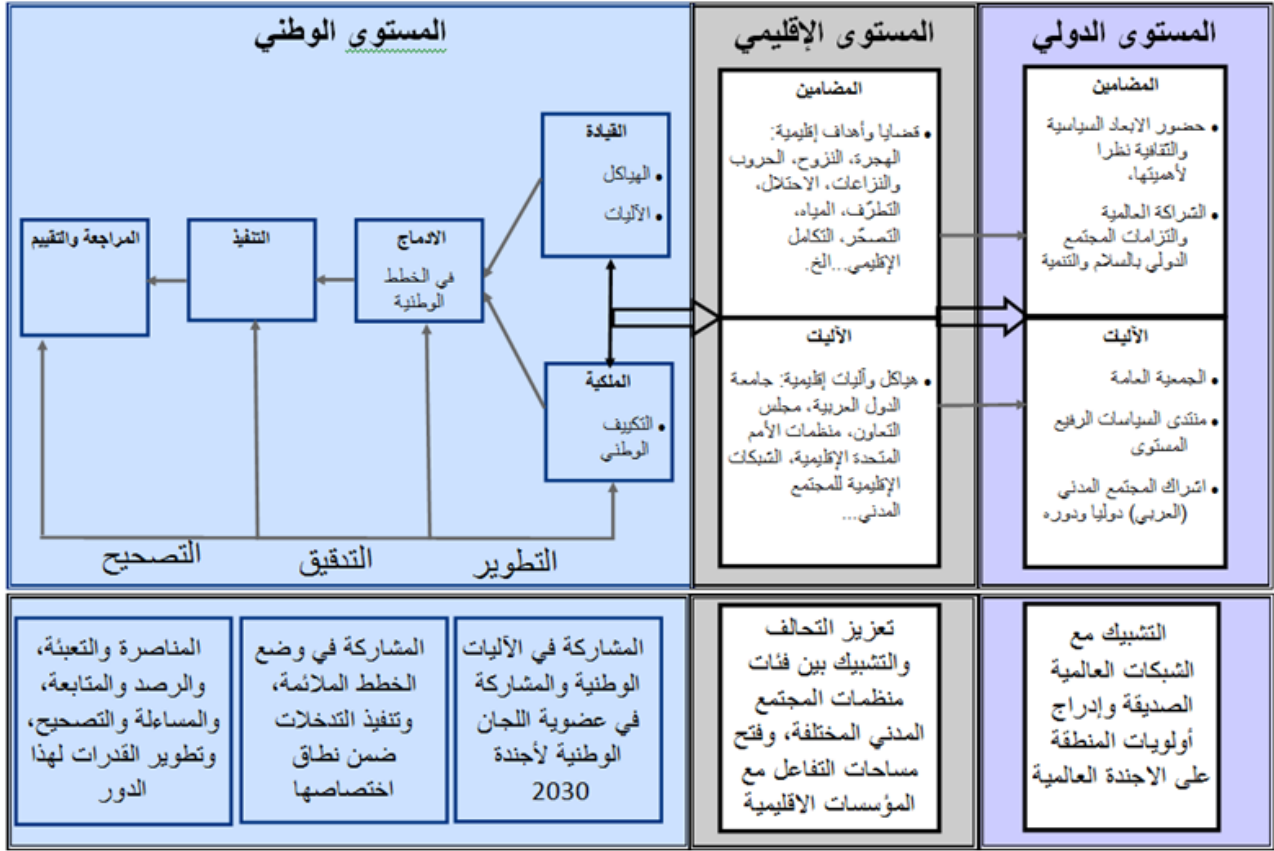
- **الآليات:** العمل على حصول أكبر عدد ممكن من الجمعيات على اعتماد لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، والاستفادة من ذلك للتمكن من متابعة أعمال الجمعية العامة، والمنتديات واجتماعات اللجان التي تعقد على الصعيد العالمي. ومن الضروري جداً مشاركة منظمات المجتمع المدني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي ينظم في نيويورك سنوياً، وفي الأنشطة التحضيرية لهذا المنتدى.

- **المعنيون:** هم الشبكات الإقليمية بالدرجة الأولى، إضافة الى مساهمة ممكنة لشبكات ومنظمات وطنية. لكن على الشبكات الإقليمية ان تلعب دورها في هذا المجال، وأن توسع من نطاق تحالفاتها مع الشبكات الإقليمية الأخرى، وأن تتبادل الدعم معها من أجل تبني القضايا المشتركة، ومن أجل الدعم المتبادل لقضايا كل إقليم. من متطلبات هذه المشاركة تنمية قدرات هذه الشبكات وبناء المعرفة لكي تتمكن من تحضير ملفاتها بشكل جيد ومنتقن، وامتلاك مهارات التفاوض والعرض في المنتديات الدولية.

المخطط العام لأدوار المجتمع المدني في اجندة 2030

يلخص الشكل 7 التالي الصورة العامة لدورة العمل من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والأدوار التي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبها على مختلف المستويات، مع التأكيد على أنه لا توجد وصفا جاهزة لدور كل فئة أو كل شبكة، بل أنه يعود للمنظمة أو الشبكة أن تحدّد بنفسها الدور والمساهمة بما يتفق مع رسالتها ومهامها وأولوياتها وقدراتها.

الشكل 7: أدوار المجتمع المدني في خطة التنمية المستدامة لعام 2030



الجزء السادس: خلاصة

تدل كل الأمثلة الواعدة التي برز فيها دور المجتمع المدني في المنطقة العربية على عدة مستويات، لاسيما في دعم الجهود التنموية في قطاعات مختلفة، على قدرة قدرة المجتمع المدني ومنظّماته على تحقيق تحولات نوعية سواءً على مستوى السياسات أو الخدمات. وتُبيّن بعض النتائج الإيجابية خلال العقود الماضية بالخصوص باستعداد المجتمع المدني في عدد من الدول العربية للمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ17 ومقاصدها الـ169.

إلا أنه يجب الاعتراف كذلك بأن البيئة التشريعية والمؤسسية في معظم الدول العربية ليست ملائمة لازدهار المجتمع المدني، بالرغم من بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذت على مستوى المؤسسات الإقليمية، لا سيّما جامعة الدول العربية لجهة وضع الشراكة مع المجتمع المدني على جدول الأعمال خلال السنوات الأخيرة، وتشكيل آليات مؤسسية لهذه الغاية، بما في ذلك المبادرة الأخيرة للعقد العربي للمجتمع المدني.

إن هذه الجهود، وإن كانت في الاتجاه الصحيح، فهي لا تكفي وحدها، إذ لا تزال هناك معوقات كثيرة في التشريع والتنظيم والممارسة تحول دون قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره كاملاً، وخاصة في ما يتجاوز الدور الخدماتي وتنفيذ المشاريع.

المعوقات

الخطاب الراهن مليء بالنوايا والأفكار والتصورات لما يجب أن تكون عليه الأمور، والواقع مليء في الوقت عينه بالتحديات والمعوقات التي تصنع الفجوة بين ما هو قائم وبين ما يجب أن يكون. وتتمثل عملية التنمية في ملء هذه الفجوة من خلال العمل المشترك نحو "تحويل عالمنا" وتغييره نحو الأفضل من خلال توحيد جهود كل الشركاء التنمويين، لا سيّما المجتمع المدني.

تتواجد المعوقات التي تقيد عمل المجتمع المدني وأداءه لدوره التنموي في مختلف المستويات والمحاور، ولا يمكن تغطيتها كلها في سياق هذه الورقة التي سنتناول بعض الإشكاليات الأكثر أهمية وتداولاً وذات الصلة بدور المجتمع المدني في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

- **على المستوى الدولي**، تتمثل المعوقات الأساسية في طغيان الأجندات الدولية على عمل الشركاء التنمويين، لا سيّما منظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية، التي تضطر أحياناً إلى تكيف أولوياتها وبرامج عملها مع أجندات المانحين والجهات الدولية، الأمر الذي يعيق قيامها بدورها التمثيلي لمجتمعها أو للفئات الاجتماعية التي يفترض أن تمثلها وتدافع عن مصالحها. كما يعيق ذلك قيامها بدورها التحويلي باتجاه التنمية حيث تدفع للانحراف عن الأولويات الوطنية لصالح أجندات قد لا تكون ملائمة. ومن جهة الأطراف الدولية والمانحين، ثمة عائق إضافي يتمثل في تحريف معنى الشراكة بين المانح والمنظمة المتعاقد معها، من منظمة شريكة إلى منظمة مستفيدة من الدعم، وهي غالباً تقتصر على جمعيات يتكرر العمل معها دون اعتماد معايير محايدة وموضوعية بالضرورة.

- **على المستوى الإقليمي**، من أهم العقبات التي تواجه مشاركة أمثل للمجتمع المدني هي طبيعة هيكل وآليات عمل معظم المؤسسات الإقليمية. ففي غالب الأحيان لا تعتمد هذه المؤسسات – لاسيما الحكومية

منها -المقاربة التشاركية في عملها، فتبقى مشاركة المجتمع المدني شكلية ومحدودة، وتحسن الصورة من خلال محفزات متولدة من آليات دولية تدفع أحياناً إلى مزيد من الانفتاح والمشاركة.

- **على المستوى الوطني**، يتسم تواجد عمل منظمات المجتمع المدني في عدة دول عربية بمناخ يغلب عليه انعدام الثقة، فتهتمش عمله. وتكمن القيود في الجانب التشريعي الذي يحدّ من حرية التأسيس والعمل، بالإضافة إلى قيود أخرى على مستوى التمويل، وبعض الملاحقات القضائية، حتى حين يكون التشريع مرناً.

التوصيات

أما بالنسبة إلى تحديات المجتمع المدني نفسه، فهناك متطلبات ذاتية وضرورية لتفعيل دوره، من أبرزها:

أ- **الحفاظ على الاستقلالية**، وهي القضية الأكثر أهمية في المنطقة العربية ولا تعني فقط تغييراً في موقف الحكومات، بل تتطلب اقتناعاً ذاتياً بذلك من قبل منظمات المجتمع المدني نفسها (نقابات، وجمعيات مهنية، ومنظمات غير حكومية على اختلافها). وتعني الاستقلالية عن الحكومات بناء علاقات سليمة قائمة على احترام اختلاف الأدوار والمواقع، والسعي إلى التكامل والتعاون في خدمة الصالح العام. وكما يفترض أن تتمتع المنظمات غير الحكومية بالاستقلالية تجاه الحكومة، كذلك عليها التمتع بالاستقلالية تجاه المانحين، وعدم التحول إلى مجرد أداة تنفيذية خاضعة لشروط الجهات الممولة.

ب- **الانفتاح على كافة مكونات المجتمع المدني**، والتشبيك الأفقي الواسع في ما بينها. فما هو قائم حتى الساعة هو التشبيك والتعاون بين فئة واحدة متشابهة من فئات التشكيلات المكونة للمجتمع المدني، في حين أن المطلوب هو بناء علاقات تعاون وثيقة بين المنظمات غير الحكومية على اختلاف أشكالها حيث يشكل هذا التشبيك الأفقي شرطاً ضرورياً لأداء دور مؤثر في السياسات وفي التنمية وفي "تحويل عالمنا".

ت- **تطوير القدرات من معرفة ومهارات**: تملك منظمات المجتمع المدني كثيراً من المعارف والمهارات وأثبتت في أكثر من مناسبة قدرتها على القيام بمهام صعبة ومركبة، وعلى أداء أدوارها بشكل لا يقل كفاءة عن أداء الأطراف الأخرى. من ناحية أخرى، يبدو أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تنقصها المهارات في مجالات عمل معينة. على سبيل المثال، تبقى مشاركتها محدودة في مجال المفاوضات العالمية والإقليمية الخاصة بالتجارة العالمية ومسألة الديون وعقود الشركات المتعددة الجنسيات. وكذلك الأمر بالنسبة إلى نقد السياسات الدولية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي المراجعة القضائية والمساءلة الحقوقية وغيرها. كما أن هذه المعارف والمهارات تتفاوت بين فئات مكونات المجتمع المدني.

ث- وفي ما يتعلق بمنظومة القيم التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني، لا بدّ من الحرص على تغليب قيم التعاون والتضامن والتطوّع والتشبيك، بدلاً من التنافس والمنفعة والاحتراف والتسابق على الموارد، لذلك تقع على منظمات المجتمع المدني نفسها مسؤولية بذل جهود صادقة من أجل احترام منظومة قيم توجه عمله وتساعد على مزيد من المساءلة والشفافية تجاه الحكومات والمانحين والرأي العام.

دور الأمم المتحدة

استكمالاً لجهود الحكومات من جهة، ومنظمات المجتمع المدني من جهة أخرى، تلعب منظمات الأمم المتحدة دوراً أساسياً في سدّ هذه الثغرات والمعوقات من خلال دعم وتوفير بيئة تشريعية ومؤسسية وسياسية محفزة للمجتمع المدني، وتوفير مساحات للحوار بين كافة الأطراف، نحو بناء مناخ ثقة وتعاون بين كل مكوّنات المجتمع.

ويمثل إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الذي تم بموافقة حكومات 193 دولة بالتشاور مع أطراف تنموية غير حكومية متعددة الاختصاصات، وبعد مداوالات طويلة بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فرصةً ثمينة يجب استثمارها لبناء شراكة فعّالة بين الحكومات والمجتمع المدني لاسيما في المنطقة العربية حتى تتمكن البلدان بكل مكوناتها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 التي تطمح إليها في مناخ يطبعه التضامن والتعاون والشراكة الفاعلة.

المراجع

الإسكوا، 2011. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011، الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تجميعية شاملة، E/ESCWA/EDGD/2011/7.

Mainstreaming the 2030 Agenda for Sustainable Development, Reference Guide to UN Country Teams, February 2016, United Nations Development Group.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122>

منظمة العمل الدولية، 2014، إعداد تقييم عمل المرأة: تطبيق الأجر المتساوي للأعمال متساوية القيمة في الأردن.

http://www.ilo.org/beirut/projects/WCMS_213522/lang--ar/index.htm

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ANND، 2016. المراجعة الدورية الشاملة والمجتمع المدني.

<http://www.annd.org/arabic/list.php?doctypeId=7#stash.E4qA52ub.dpbs>